الصحيفة
ASSAHIFA.COM

دجنبـــر 2023

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 10 • الثمـن **10 دراهم**

بورتريه: نور الدين بنسودة.. الخازن العام للمملكة منذ 13 عاما الذي لا يرتاح إلاّ وأموال المغاربة في جيبه! 22

#assahifa
www.assahifa.com

خلال خمس سنوات..
23 مليار دولار لتسليح الجيش المغربـــي

مَـــن سَنحارب؟

افتتاحية

سارقة البيض.. وسارق 1700 مليار!

خـالد البرحلـي

في سنة 1862 أي ما يزيد عن قرن ونصف من الآن، كتب الأديب الفرنسي فيكتور هوغو روايته الشهيرة «البؤساء»، دون أن يخمن ولو للحظة أن بطل هذه الرواية «جان فالجان» الذي عانى من الفقر والجوع والحرمان، ودخل السجن لسنوات طوال من عمره، بسبب سرقته رغيف خبز يسد به رمق عائلته، ستتكرر قصّته باستمرار طول هذه السنوات لتعكس الكثير من الظلم والقهر والإهانة التي فرضت على البشر من طرف من يملكون النفوذ أو السلطة.

حكاية «جان فالجان» في رواية «البؤساء» التي نشرت في القرن 19، مازالت صالحة إلى اليوم، وتتجسد في قصص مازالت تُعاش في مغرب القرن 21. فالسرقة من أجل سد رمق الجوع، والقهر الذي يعكسه الفقر وغياب أدنى شروط العيش الكريم، عند البعض، مازالت قضاياها تجد طريقها بشكل يومي إلى محاكم المملكة المغربية، ويتم الحكم على أصحابها بشهور وسنوات من السجن النافذ.

واحدة من بين هذه القصص كانت شهر أبريل من سنة 2019، حيث مَثل 3 أشخاص، أمام غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بمدينة ورزازات، بتهمة سرقة دجاجة. وبسبب هذا الجرم «الفضيع»، توبع المتهمون بجناية السرقة الموصوفة وفق الفصل 509 من القانون الجنائي الذي يحدد العقوبة بين 10 و20 سنة سجناً.

وعلى الرغم من تنازل مالكي الدجاجة عن متابعة «اللصوص» إلاّ أن المحكمة – حينها – أصرّت على تكييف سلطة الملاءمة للأفعال التي اقترفوها، بين السرقة الزهيدة، والسرقة ليلا، والمقرونة بأكثر من ظرفين مشددين، وأصرّت على متابعة المعنيين بالأمر، والإبقاء على اعتقالهم، وإدراج ملفهم في جلسات لمحاكمتهم بسبب استعمال المتهمين لـ«سكين لإزهاق روح الدجاجة، وأكلها، وإتلافه معالم الجريمة».

قصّة أخرى لا تختلف عن سابقتها من قصص «البؤساء» في المغرب، جرت سنة 2021، حيث أدانت المحكمة الابتدائية بمدينة ابن جرير في إقليم الرحامنة، عاملة، كانت تهمتها سرقة 16 بيضة من وحدة لإنتاج هذه المادة الغذائية، وقضت في حقها حكما بشهر موقوف التنفيذ وغرامة مالية لفائدة الصندوق تقدر بـ 130 درهما. وفي نفس السنة، أدانت غرفة الجنايات الابتدائية التابعة لمحكمة الاستئناف بالجديدة، شخصا، بخمس سنوات سجنا نافذا بتهمة سرقة «ملابس داخلية» من أسطح أحد المنازل.

بعدها بسنة واحدة، أي سنة 2022، قضت المحكمة الإبتدائية بسلا، بسنتين سجنا نافذا على شخص اتهم بسرقة غطاء حديدي لبالوعة صرف صحي في حي تابريكت بسلا.

هؤلاء «البؤساء» المحكومون بكل هذه المُدد السجنية بسبب سرقات «تافهة» خضعوا للقانون، وطُبقت في حقهم المساطر بكل تشدد. وبأمثال هؤلاء «اللصوص الضعفاء» تمتلئ سجون المغرب، حتى أنّ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج حذرت من ارتفاع سجناء المملكة إلى ما يزيد عن 100 ألف سجين، البعض منهم، وليس الكل، يقضون عقوبتهم السجنية بسبب فعل جرمي يتعلق بسرقة بعض البيض أو ملابس داخلية، أو ديك رومي أحس بالفجر قبل الأوان!

سبب التذكير بكل هذه القصص الاجتماعية المؤلمة، التي توبع مرتكبوها على أفعالهم، هو ما أعلن عنه مجلس المنافسة، نهاية الشهر الماضي، بخصوص تغريم 9 شركات تعمل في مجال توزيع المحروقات في المغرب، مبلغ 1,84 مليار درهم، كتسوية تصالحية تؤديها المؤسسات المعنية التي تنشط في مجال تموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين، إلى جانب المنظمة المهنية التي تنتمي إليها، وذلك بعدما ثبت تورطها في ممارسات أصبحت مؤكدة، منافية لقواعد المنافسة في سوق المحروقات.

السؤال الذي يطرح بقوة بعد هذه التسوية هو: كيف لشركات يفترض أنها تحصلت على 1700 مليار سنتيم ما بين 2015 و2018 بشكل غير قانوني، وفق خلاصات تقرير للجنة تقصي الحقائق أصدره البرلمان المغربي، كما وصلت أرباح هذه الشركات ما بين 2016 و2022 إلى ما يقارب 6 مليارات دولار بعد رفع هوامش ربحها بشكل «تدليسي» على حساب جيوب المغاربة، بل الأكثر من ذلك، أنها راكمت أرباحا غير مستحقة بعد أن استوردت 763 ألف طن من النفط الروسي الذي كان يباع بأسعار تفضيلية، وقامت بتسعير مَرجعه وفق بورصة روتردام الدولية لتحصيل هوامش ربح طائلة عند التوزيع، وفق تحقيق سبق لـ«الصحيفة الورقية» أن نشرت تفاصيله.. كيف بعد كل هذه الخروقات التي رَصَدَ بعضها مجلس المنافسة نفسه، أن يقوم بعقد تسوية هي عبارة عن فُتَات من الملايير قياسا بآلاف الملايير التي ربحتها هذه الشركات من جيوب المغاربة خارج القانون؟

كيف يمكن أن نعزز مصداقية مؤسسات الدولة، وسارق دجاجة يتابع وفق الفصل 509 من القانون الجنائي الذي يحدد العقوبة بين 10 و20 سنة سجناً، في حين نقوم بعقد تسوية مع شركات «سرقت» ملايير من الدولارات من جيوب المغاربة خارج القانون الوضعي والأخلاقي، وساهمت في أزمة رفع الأسعار على فقراء هذا البلد، وأدخلت البلاد في حالة من التضخم غير المسبوق، ثم ندعوها إلى تسوية «مُدهشة» بإرجاع بعض الأموال المنهوبة وترك الباقي لديها دون أن متابعة قانونية؟

كيف نحاكم من سرقت 16 بيضة لتسد رمق جوعها، ونترك من رصدت مؤسسات الدولة نهبه الملايير المستحق لخزينة الدولة، والمنهوبة من جيوب كل مواطن اشترى لترا من البنزين من محطات الوقود طوال هذه السنوات وأخذت من قوته اليومي دراهم غير مستحقة ربحتها هذه الشركات؟ ثم بأي مرجع قانوني تم تحديد هذه التسوية المالية، ومن حدد رقمها؟

صدقا، ما كان يدهشنا سابقا، لم يعد كذلك اليوم. فالكل يتبضع من «سوبرماركت» منصبه، ونفوذه، والخارج عن القانون يُسَوي أموره في إطار القانون الذي أصبح بعد هذه التسوية جثة ميتة.. والضرب في الميت حرام!

كيف نحاكم من سرقت 16 بيضة لتسد رمق جوعها، ونترك من رصدت مؤسسات الدولة نهبه الملايير المستحق لخزينة الدولة، والمنهوبة من جيوب كل مواطن اشترى لترا من البنزين من محطات الوقود طوال هذه السنوات وأخذت من قوته اليومي دراهم غير مستحقة ربحتها هذه الشركات؟ ثم بأي مرجع قانوني تم تحديد هذه التسوية المالية، ومن حدد رقمها؟

- **المديـر العـام** خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس** محمد حكمون
- **مدير النشر** حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة** أمال المتوكل
- **إدارة التحرير** محمد سعيد أرباط، خولة أديعفري، أمال الصبهاني
- **متعاونون** عمر الشرايبي، المهدي هنان، عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة** Ads@assahifa.com، +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة** contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة** شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع:** ماروك سوار
- **توزيع:** سوشبريس

ANCFCC

الرسم العقاري

يؤمن ملكيتكم العقارية وهو نهائي وغير قابل للطعن

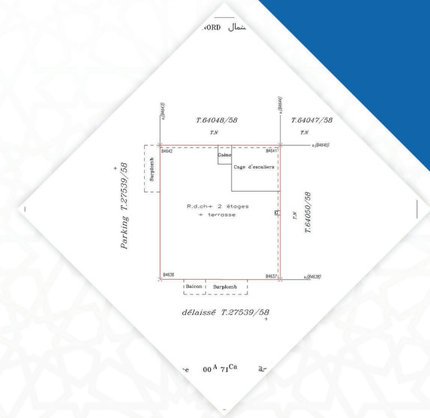

www.ancfcc.gov.ma

خلال خمس سنوات.. 23 مليار دولار لتسليح الجيش المغربي فمن سنحارب؟

الصحيفة – حمزة المتيوي

في أبريل الماضي، كشف تقرير لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، استنادا إلى أرقام صادرة عن حلف شمال الأطلسي «الناتو» أن المغرب أنفق 22.63 مليار دولار على التسلح ابتداء من سنة 2018، وهو ما جعله يحتل الرتبة 29 عالميا في مجال الإنفاق العسكري، علما أن مخصصات التسلح بالمملكة تسير بشكل تصاعدي إلى أن بلغت 5.38 مليار دولار سنة 2021 و5 ملايير دولار سنة 2022، وفق التقرير ذاته.

ويمكن القول إنه منذ سنة 2002، العام الذي كان فيه المغرب على وشك الدخول في مواجهة عسكرية مع إسبانيا بسبب أزمة جزيرة ليلى، تغيّرت نظرة السلطات العليا في البلاد إلى الجيش، وتحديدا الملك محمد السادس، بصفته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وأصبح توفُّر المملكة على جيش قوي قادر على دخول غمار أي مواجهة محتملة، أمرا من أولى الأولويات.

وشهد مسار تطوير الجيش والمرور إلى المرحلة الموالية من حيث التسليح والتجهيز والتدريب، منعطفا جديدا انطلاقا من سنة 2019، تاريخ الحراك الشعبي الجزائري الذي لم يُفرز في نهاية المطاف تنزيلا لشعار «يتنحاو كاع»، لكنه أوصلَ إلى سدة الحكم أشخاصا يُجاهرون بالعداء للمغرب ودعمِ ميليشيات جبهة «البوليساريو» الانفصالية.

وفي ظل تعدد الخصوم المحتملين ووجودهم في الجوار المباشر أو القريب للمملكة، وتزامنا مع التغيرات الجيوسياسية الجذرية التي تعرفها منطقتا شمال إفريقيا والساحل، وأيضا في ظل التَغَيُّر الملحوظ في بوصلة المغرب تجاه الدول التي يقتني منها الأسلحة أو يبني معها تحالفاته العسكرية، يفرض سؤال كبير نفسه: في مواجهة من يتسلح المغرب؟ وما الحرب التي تتوقعها المملكة؟.

استقرار هش في المحيط.. وجماعات مسلحة يتنامى وجودها في الساحل

منذ 2011 وجد المغرب نفسه جزءا من محيط إقليمي مُضطرب، وذلك بعدما نالت منطقة شمال إفريقيا، وخصوصا المنطقة المغاربية، نصيب الأسد من التغيرات الجذرية التي حملتها رياح «الربيع العربي»، التي بدأت بآمال كبيرة بإحداث تغيير في السلطة يقود شعوب المنطقة إلى الاستقرار والديمقراطية وإلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، قبل أن ينتهي بها المطاف إلى عاصفة خريفية أدخلت العديد من البلدان في مأزق كلما حاولت الخروج منه وجدت نفسها غارقة فيه أكثر.

وكانت البداية من تونس التي أنهت فيها «ثورة الياسمين» ربع قرن من حكم نظام زين العابدين بن علي ذي القبضة الأمنية الخانقة، لكن مسلسل التجاذب السياسي بدأ باكرا، بين الإسلاميين واليساريين وأنصار النظام السابق، الأمر الذي كانت له انعكاسات أمنية خطيرة على البلاد جراء استغلال الجماعات المسلحة للارتباك الواضح لدى السلطات، أبرزها معارك «جبل الشعانبي» بولاية القصرين التي استمرت من أواخر سنة 2012 إلى غاية سنة 2016، وقُتل خلالها العشرات من عناصر الجيش والحرس الوطني من طرف مسلحي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم أنصار الشريعة.

وفي ليبيا المجاورة كان الوضع أسوأ بكثير، فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي سنة 2011، وجدت البلاد نفسها غارقة في فوضى السلاح، وانتشرت الميليشيات المسلحة التي تتقاتل فيما بينها، وتحولت إلى أداة في يد القوى الإقليمية والدولية المتدخلة في الملف الليبي، وهو ما جعل ليبيا تتحول إلى ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية، وإلى مصدر للسلاح والمرتزقة الذين يتدفقون على المنطقة.

وحل الأزمات المسلحة، فمن جهة اشتعلت حرب أهلية بين الفصائل الداعمة لحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن الاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية في الصخيرات أواخر 2015، وبين أنصار اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي شكل تنظيما مسلحا أطلق عليه «الجيش الوطني الليبي»، ومن ناحية أخرى كانت البلاد أيضا تحت رحمة التنظيمات الإرهابية وخصوصا تنظيم «داعش» وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذا الأخير الذي استهدف في شتنبر من سنة 2012 القنصلية الأمريكية في بنغازي، ما أدى إلى مقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز.

لكن التحديات الأمنية الإقليمية القريبة من المغرب لا تعني المنطقة المغاربية فقط، فمنطقة الساحل بدورها تعج بالتنظيمات المسلحة وبؤر التوتر، وإلى جانب نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جنوب الجزائر وأجزاء واسعة من مالي، دخلت المنطقة في سلسلة من الانقلابات العسكرية بدأت بانقلاب مالي في ماي من سنة 2021، ثم انقلاب بوركينا فاسو في يناير من سنة 2022، ووصولا إلى انقلاب النيجر في يوليوز من سنة 2023، وهذه الانقلابات الثلاثة حملت معها تغيرا راديكاليا في التحالفات الاستراتيجية، حيث تراجع النفوذ الفرنسي بشكل سريع، في حين أصبح الحضور الروسي يطغى تدريجيا، أما آخر هذه الانقلابات، وهو انقلاب 30 غشت 2023 في الغابون، ضد الرئيس علي بونغو أونديمبا، الصديق الشخصي للملك محمد السادس، فلا زالت ملامح مستقبله غير واضحة، وإن كانت السلطات الجديدة التي يرأسها الجنرال بريس أوليغي أنغيما، قد حسمت أمرها من ناحية واحدة على الأقل، وهي استمرار دعم السيادة المغربية على الصحراء.

> استنادا إلى أرقام صادرة عن حلف شمال الأطلسي «النـاتـو» أنفـق المغـرب 22.63 مليار دولار على التسلـح ابتـداء من سنـة 2018، وهو ما جعلـه يحتل الرتبة **29 عالميا في مجـال الإنفاق العسكري**، علما أن مخصصات التسلح بالمملكة تسير بشكـل تصاعـدي

الخطر القادم من الشرق

إذا كان المغرب يعي أن انعدام الاستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية وتنامي نشاط التنظيمات المسلحة في منطقتي المغرب الكبير والساحل يشكل خطرا عليه، فإن دوافعه لتعزيز ترسانته العسكرية بشكل غير مسبوق مردها قبل ذلك إلى جواره، المكون أساسا من دول إسبانيا والجزائر وموريتانيا، وهي كلها دول لديه معها تاريخ طويل من النزاع مع تفاوت حدته من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، لكن الثابت أن الحدود الشرقية تظل هي الأخطر والأكثر مدعاة للاستعداد لأي مواجهة محتملة، لأن الأمر يتعلق بتهديدات شفوية صريحة أو تكاد.

وحملت سنة 2019 حسابات جديدة إلى المنطقة، فالجيش الجزائري استطاع بسرعة لملمة الارتباك الذي أحدثه الحراك الشعبي، وكان خلف وصول الوزير الأول الأسبق عبد المجيد تبون إلى سدة الرئاسة خلفا للرئيس المريض حينها عبد العزيز بوتفليقة، لكن المؤسسة العسكرية الجزائرية نفسها ستعرف تغيرا جذريا بعد أربعة أيام من تنصيب الرئيس الجديد، ففي 23 دجنبر 2019 جرى الإعلان، بشكل مفاجئ، عن وفاة رئيس الأركان أحمد قايد صالح، ليخلفه قائد القوات البرية السعيد شنقريحة.

وشنقريحة ليس فقط أحد المقربين من جنرالات العشرية السوداء الذين كانوا يجدون في استمرار الصراع مع المغرب فرصة لتصريف جزء من الأزمات الداخلية للبلاد، بل هو أيضا أحد الذين حضروا هزيمة الجيش الجزائري في حرب الرمال سنة 1963، وأحد أبرز داعمي جبهة «البوليساريو» الانفصالية، وسبق أن ظهرت تسريبات صوتية له وهو يحرض مسلحيها على العودة إلى حمل السلاح ضد المغرب.

لذلك، لم يكن مفاجئا استدعاء الثنائي تبون وشنقريحة لخطاب الصدام مع الرباط مجددا، وفي ظل الأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والرفض الشعبي للمسار السياسي الذي رسمه الجيش، بدأ الاثنان يلوحان بوجود عدو خارجي تحتاج البلاد للاستعداد للدخول في حرب معه، لدرجة أن قائد الأركان تحدث أمام الجنود يوم 15 نونبر 2020، بعد يومين من تدخل القوات المغربية في الكركارات، في كلمة بثها التلفزيون العمومي الجزائري قائلا: «لديكم مهمة شريفة، هي الدفاع عن حدودنا ضد الإرهاب وضد المهربين، وحتى ضد العدو الكلاسيكي، لأن الجزائر هي أقوى دولة في المنطقة».

وكان التدخل الميداني للقوات المسلحة الملكية في الكركارات، يوم 13 نونبر 2020، لطرد عناصر «البوليساريو» الذين احتلوا لأسابيع الطريق البري الوحيد الرابط بين المغرب وموريتانيا، دليلا على أن الرباط مستعدة في أي لحظة للعودة مرة أخرى إلى الحرب من أجل الصحراء، وكان ذلك أول «تحذير» عملي للجزائر، لكن «التحذير» الثاني كان أكثر قسوة واعتقد الكثيرون أن الحرب ستندلع بعده لامحالة.

ففي نونبر من سنة 2021، ومع اقتراب اكتمال سنة على عملية الكركارات، فجر الجيش المغربي شاحنتين جزائريين ليُنهي حياة 3 أشخاص كانوا على متنها، وبالنسبة للرباط، فإن الشاحنتين كانتا تحملان عتادا عسكريا موجها لجبهة «البوليساريو» واخترقتا المنطقة العازلة في الصحراء، في حين قال تبون إن قتل مواطنيه «لن يمر دون عقاب»، ومع ذلك، فإن الجزائر لم تتحرك عسكريا بعدها، وظل خطابها «الحربي» رهين التصريحات.

أزمة جزيرة «ليلى» جعلت كل الخيارات مع إسبانيا مفتوحة

إذا كان ملف الصحراء أهم دوافع المغرب للدخول في مسار جديد لتطوير وتسليح جيشه، فإن المنطلق يعود إلى نقطة الاحتكاك الأخطر مع بلد جار آخر، ويتعلق الأمر بإسبانيا وتحديدا في يوليوز من سنة 2002، حين اندلعت أزمة جزيرة ليلى، والتي كان بطلها رئيس الوزراء اليميني خوسي ماريا أثنار، ذي الطموح التوسعية غير الخفية، مستغلا وصول الملك الشاب محمد السادس إلى الحكم قبل ثلاث سنوات فقط خلفا لوالده الملك الراحل الحسن الثاني.

وكان من الممكن أن ينتهي الأمر بهدوء، وألا يتحول إلى أزمة قد تفضي إلى حرب، إذ وصل 12 فردا من الدرك الملكي المغربي إلى الجزيرة الصغيرة غير المأهولة المجاورة لمدينة الفنيدق يوم 11

يوليوز 2002 من أجل مراقبة تحركات الهجرة السرية وعمليات التهريب، وبوساطة أمريكية قبل المغرب بالانسحاب منها بعدها بأسبوع، لكن قبل تنفيذ هذا الانسحاب حَرَّك الجيش الإسباني قطعه البحرية ومروحياته لإنهاء الأمر بعملية لاستعراض القوة أمام عدسات الكاميرات.

كان المشهد مُهينا للمغرب، خصوصا بعد تداول لقطات مصورة لعناصر الدرك وهم رهائن لدى الجنود الإسبان الذين غطوا رؤوسهم بأكياس الخيش، ورغم أن أثنار لم يُعمر طويلا في رئاسة الحكومة، بعدما أدت تفجيرات قطارات مدريد الدامية في 11 مارس 2004 إلى تكبيده خسارة قاسية أمام منافسه الاشتراكي خوسي لويس رودريغيث ثباتيرو، إلا أن الرباط كانت قد قررت المُضي قُدما في مسار تطوير الجيش وجسر الهوة الكبيرة بينها وبين جارتها الشمالية على المستوى العسكري.

وبمرور السنوات، وخلال الفترة ما بين 2004 و2018، التي تداول فيها على السلطة الاشتراكيون، عبر رودريغيث ثباتيرو، والمحافظون، بزعامة ماريانو راخوي، عاشت العلاقات المغربية الإسبانية مُدا طويلة من الهدوء والتعاون خصوصا على المستويين الأمني والاقتصادي، لكن الرباط استمرت في تغيير معالم توزيع القوة في مضيق جبل طارق، وبعد وصول بيدرو سانشيز إلى سدة الحكم بدا وكأن لحظة إبراز الرباط للملامح الوضع الجديد قد حانت.

وكانت البداية، بشروع المغرب في إتمام ترسيم حدوده البحرية لتشمل المياه الأطلسية للأقاليم الصحراوية سنة 2019، الأمر الذي حرك مخاوف الإسبان، وخصوصا في إقليم الكناري، من ضم جبل «تروبيك» الغني جدا بمعدني «التيلوريوم» و«الكوبالت» اللذان تعتمد عليهما صناعة السيارات الكهربائية. وفي 2020 سيبرز دور قاعدة القصر الصغير العسكرية التي دُشنت سنة 2017، والتي فتح المغرب أبوابها في وجه الجيش الأمريكي لنقل قواته إليها من قاعدة «روتا» في قادس.

وتدريجيا أصبح يبدو للإسبان أن المغرب يخاطبهم بلهجة مختلفة غير تلك التي كانوا يتوقعونها، وبدؤوا ينتبهون إلى أن البلد الشمال إفريقي قطع أشواطا طويلة في المجالين العسكري والدبلوماسي، لدرجة فرض «حصار اقتصادي» على مدينتي سبتة ومليلية والترخيص بإنشاء مزارع سمكية في مياه الجزر الجعفرية المتنازع عليها، ثم الدخول في صدام غير مسبوق مع مدريد بعد استضافتها سرا لزعيم جبهة «البوليساريو» الانفصالية.

وأصبح خطاب الندية أكثر صراحة في 20 غشت 2021 حين قال الملك محمد السادس إن «المغرب تغير فعلا، لكن ليس كما يريدون، إنه لا يقبل المس بمصالحه العليا، لكنه يحرص على إقامة علاقات فعالة ومتوازنة خاصة مع دول الجوار». وهو كلام فهمه رئيس الوزراء الإسباني الذي سيُفاجئ الجميع في 18 مارس 2022 بمُراسلة الملك محمد السادس لإعلان دعم بلاده للحكم الذاتي في الصحراء تحت السيادة المغربية، معلنا الانحياز إلى لغة المصلحة والتعاون بدل أي نوع من المواجهة ضد بلد جار يعلم جيدا أنه استطاع بالفعل تدارك الفوارق في القوة التي كانت بين الدولتين قبل أكثر من عقدين.

+ • ⋯ •

إذا كان ملف الصحراء أهم دوافع المغرب للدخول في مسار جديد لتطوير وتسليح جيشه، فإن المنطلق يعود إلى نقطة الاحتكاك الأخطر مع بلد جار آخر، ويتعلق الأمر بإسبانيا وتحديدا في **يوليوز من سنة 2002، حين اندلعت أزمة جزيرة ليلى**

جنوبا.. ملف الكويرة يجعل الاحتكاك مع النظام الموريتاني غير مستبعد

إذا كان المغرب يرى في الجزائر خطرا على حدوده الشرقية، وفي إسبانيا خطرا على حدوده الشمالية، فإن العديد من المحطات أثبتت له أن حدوده الجنوبية أيضا ليست في مأمن من الأخطار التي يأتي مصدرها من بلد جار آخر هو موريتانيا، وكلمة السر هناك هي مدينة «الكويرة» شبه المهجورة، لكنها بالنسبة للبلدين تمثل نقطة استراتيجية ليس فقط من أجل فرض السيادة، ولكن أيضا من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية.

مدينة الكويرة، وكما يحكي الرئيس الموريتاني الأسبق محمد خونا ولد هيدالة في حوار نشره موقع «أقلام» الموريتاني في 9 غشت 2021، كانت جزءا من إقليم وادي الذهب الذي تخلت عنه موريتانيا سنة 1979 بعدما لم تستطع الدولة حديثة التأسيس الصمود في وجه الحرب التي شنتها عليها جبهة «البوليساريو» المدعومة من الجزائر والممولة من ليبيا والمسلحة من الاتحاد السوفياتي وكوبا، لكنها لم تكن يوما جزءا من الأراضي الموريتانية.

ويقول ولد هيدالة إن المغرب حشد حينها جيوشه لدخول المنطقة، لكنه سافر سرا إلى الرباط للقاء بالملك الراحل الحسن الثاني، وهناك اتفق الطرفان على بقاء الجيش الموريتاني في الكويرة بسبب كونها تمثل عُمقا أمنيا لبلاده، موردا أن «انفجار أي قذيفة هناك يعني انفجار العاصمة الاقتصادية نواذيبو»، على أن تنسحب القوات الموريتانية منها بعد نهاية النزاع المسلح بين المغرب و«البوليساريو»، وأن يتم إخبار المغرب، عبر عاهله، بموعد هذا الانسحاب مسبقا.

وظل ملف الكويرة شبه مجمد لعقود، مع تصريحات رسمية مغربية متكررة مفادها أن المدينة جزء من خريطة المملكة، إلى غاية سنة 2016، في عهد الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وحينها بدأت تظهر أخبار مفادها أن الجيش الموريتاني دخل المدينة ورفع فيها علم بلاده، الأمر الذي نفته الرباط رسميا في يناير من العام نفسه، على لسان وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حينها، مصطفى الخلفي، غير أن الأمر سيتكرر.

وكان ملف الكويرة قد طفى على السطح قبل ذلك بقليل، لدرجة أن الملك محمد السادس بعث وزير الخارجية حينها صلاح الدين مزوار إلى نواكشوط للقاء الرئيس ولد عبد العزيز، أواخر 2015، رفقة المدير العام للدراسات والمستندات ياسين المنصوري، والمفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة الجنوبية، حينها، الجنرال بوشعيب عروب، حيث كان اللقاء «عاصفا» وفيه لهجة حادة من الجانب المغربي حول منطقة الكويرة، وهو ما لم يعجب الرئيس الموريتاني، حينها، محمد عبد العزيز حيث انتهى اللقاء بشكل غير ودي بين الجانبين.

وعلى الأرض ظلت الأمور تتطور، وخلال الأشهر الموالية تكرر تداول أنباء رفع العلم الموريتاني في الكويرة، دون أي تصريح رسمي من نواكشوط، لتختار الرباط الرد عسكريا وإن بشكل غير مباشر، حيث توجه الجنرال عروب إلى كليمم وعقد اجتماعا مع القادة العسكريين للمنطقة الجنوبية، وحلّت وحدات الجيش بعدها في الكويرة والكركارات واقتربت بشكل كبير من الحدود الموريتانية في عملية «مُقنعة» تحت يافطة مواجهة أنشطة التهريب على الحدود.

وقابلت موريتانيا هذا التحرك باستحضار اعترافها بما يسمى «الجمهورية الصحراوية»، حيث استقبل ولد عبد العزيز قيادات من جبهة «البوليساريو» التي صرحت بأن الكويرة جزء من أراضي «الجمهورية»، لكن المغرب كان من جهته يحرك أوراقا أخرى لدفع نواكشوط لطي الملف، حيث عادت إلى الواجهة فكرة إنشاء ميناء في شبه الجزيرة لتوجيه ضربة اقتصادية قاسية لنواذيبو، الأمر الذي لا يزال إلى الآن بمثابة ورقة ضغط في وجه السلطات الموريتانية تسبق أي تحرك عسكري محتمل.

حوار مع «الصحيفة»

الشرقاوي الروداني
الخبير في الجيواستراتيجية والشؤون الأمنية والعسكرية

الحرب بين المغرب وإسبانيا «مستحيلة» لأنهما بلدان يحكمهما تاريخ مشترك، ومصالح متبادلة، ومجال جغرافي حضاري

الصحيفة – خولة اجعيفري

• تشهد المنطقة المغاربية، تسارعا في وتيرة سباق التسلح المحموم ما يُفسر رفع الميزانيات المخصصة للدفاع في السنوات الأخيرة، ما هي قراءتك لهذا الأمر؟

العالم يعيش تحولات عميقة في البنية الجيوسياسية والاستراتيجية للمحاور المشكلة لخريطة النظام الدولي، والحرب الروسية الأوكرانية هي أحد تمثلات الاصطدام بين القوى الكبرى الذي قد تزداد حدته في مناطق أخرى، ومنطقة شمال إفريقيا، ودول غرب القارة لن يبقيا في منأى عن هذه الاصطفافات والتغييرات التي أصبحت تحدد لخرائط جديدة في العلاقات الدولية. ما يقع الآن في دول غرب إفريقيا والتغييرات غير الدستورية تبرز مدى التجاذبات والتصدعات الجيوسياسية خاصة مع تواجد التنظيمات المتطرفة المتواجدة في الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء. ومن تم، فإن التموقع الإستراتيجي يحتاج إلى ترسانة عسكرية توازي طموحات التحالفات من جهة، وكذلك التهيؤ لكل الاحتمالات والسيناريوهات المحتملة على مستوى العالم.

• هل هذا يعني أن المغرب أمام تحدّ أمني جديد؟

نعم، المغرب أمام هذا التحدي الأمني الذي يهدد أمنه القومي، وهو مُطالب بإيجاد توازن طموح يوازي بين عقيدة عسكرية متجددة والرفع من قدراته العسكرية على مستوى الرصد، والردع الاستراتيجي، كما أنه وفي نفس السياق، الخطاب العسكري الجزائري يجب أخذه على محمل الجد، والاستعداد لكل الاحتمالات في المنطقة خاصة مع وجود قوى محدثة للفوضى، مثل التنظيمات الإرهابية التي أصبحت تهدد أمن المملكة القومي، والتي تتغذى من الفوضى الإقليمية. أما فيما يخص الجزائر فمسار التسلح مختلف لعدة اعتبارات منها ما هو مرتبط بالهندسة والبنية السياسية الداخلية للدولة التي عليها أن تجد أجوبة مقنعة على الأسئلة التي يطرحها الشارع الجزائري حول الميزانية الضخمة التي يتم إهدارها على الإنفاق العسكري الذي تحاول من خلاله خلق «شرعية علاقاتية» مع روسيا التي تبقى المورد الرئيسي للجزائر من بالأسلحة.

• هل يسعنا القول، إنّ بوادر عدم الاستقرار الموجودة في المنطقة قد تقود المملكة صوب حرب مع محيطها الإقليمي؟

التطورات في المحيط الإقليمي خاصة على مستوى ضفة جنوب المتوسط تظهر صراع معادلات جيوستراتيجية في علاقات مع ما يدور في غرب المتوسط وشرقه. فما يقع في دول غرب إفريقيا خاصة دول الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء ينذر بتغييرات جذرية على مستوى البنية الجيوسياسية، وهو ما يستلزم الاستعداد الاستراتيجي لمواجهة جميع الاحتمالات المستقبلية. فالتنظيمات الإرهابية في طريقها إلى إعادة التشكل في منطقة خليج غينيا، وغرب إفريقيا، وهو أمر يهدد المصالح الاستراتيجية للمملكة.

• إذا ما استحضرنا سباق التسلح المحموم بين المغرب والجزائر خصوصا في الأربع سنوات الأخيرة، والتي تتزامن أيضا والتوتر السياسي الذي ذهب حد القطيعة الدبلوماسية، هل هو مؤشر على إمكانية دخول البلدين في حرب مباشرة؟

العلاقات المغربية الجزائرية تبقى مُركبة، ومجموعة من المحددات الظاهرة وغير الظاهرة تتحكم في معادلات هاته العلاقة، فالتوتر السياسي والدبلوماسي لا يعني بالضرورة أن البلدين على أبواب الحرب، فالحرب لها تكلفة سياسية، ومالية، والنظام الجزائري يعي جيدًا بأن نشوب أزمة عسكرية يعني نهاية النظام برمته.

وزيادة على ذلك، المنطقة تبقى إلى حد ما مُؤطرة بشكل لا يسمح باندلاع حرب بين بلدين عربيين ينتميان إلى محيط عربي-إفريقي. وأغلبية الدول على العموم تصطف إلى جانب المملكة المغربية، وأغلبية دول المنطقة تميل كلياً إلى الطرح المغربي، وتعترف بمغربية الصحراء، وعلى المستوى العسكري والعملياتي والترسانة العسكرية المغربية، وكل ما يحيط بمهنية الجيش المغربي، كلها عوامل مُحددة في أي معركة، لهذا نلاحظ أن الجزائر تقوم بحرب استنزاف وحرب بالوكالة من خلال «البوليساريو».

• إذا ما قُمنا بقراءة في موازين القوى بين البلدين أيها ترجح حاليا؟

تبقى في صالح الرباط التي بفضل الصفقات الكبيرة التي تم توقيعها مع الولايات المتحدة الامريكية، إسرائيل، فرنسا والصين.. أصبحت تملك سلاحا ذا جودة عالية، وطبيعة استراتيجية، وعلى مستوى الإستراتيجية العسكرية للقوات الجوية، فالرباط تمتلك طائرات من الجيل الرابع عالية التقنية على مستوى الرصد، الاستطلاع، والتوجيه المُحكم للضربات الجوية.

وعلى مستوى القوات البرية، امتلاك المغرب لدبابات أبرامز ومجموعة من الصواريخ من أرض جو، وكذلك مهنية الجنود التي احتكت مع أقوى الجيوش مثل الجيش الأمريكي من خلال مناورات «الأسد الإفريقي»، أعطى للقوات العسكرية المغربية درجة كبيرة من الاستعداد للمواجهة في بيئات مختلفة، وظروف طبيعية قاسية. فالقوات المغربية بكل وحداتها التقنية، الهندسية، والعملياتية تشارك سنوياً في أكثر منة 100 مناورة عسكرية، كما أن امتلاك المغرب لمجموعة من منصات الصواريخ الدفاعية والراجمات الأمريكية الجد مُتطورة خلق ميزان قوة جديدة في المنطقة برمتها.

وإلى جانب ذلك، العمل البيني لوحدات الجيش المغربي، الجوي، الأرضي، البحري، والسيبيراني جعل محددات القوة العسكرية المغربية قادرة على تحييد أي خطر محتمل يهدد سلامة الأراضي المغربية، على سبيل المثال الحرفية التي قاد بها الجيش المغربي تحييد الخطر في معبر الكركرات تظهر مدى الاستعداد والحنكة الاستراتيجية، والعملياتية والتكتيكية للجيش المغربي.

• لكن ألا تعتقد أن الحرب بين المملكة المغربية والجزائر ستخاض لا محالة، وأنها في حكم «المؤجلة» فقط، بحكم التراكم التاريخي وعقدة «حرب الرمال» التي ما زالت حاضرة كعقيدة لدى الجيش الجزائري؟

لا بد من الإشارة، إلى أن لغة الحرب التي تستعملها القيادة الجزائرية عرفت زخما إعلاميا بعد حدثين مهمين، الأول هو الحسم العسكري الذي قادته القوات العسكرية المغربية في فتح معبر الكركرات والاستقبال الدولي للحدث والعملية العسكرية بإيجابية بالغة، ثم قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة الذي رحب بمقاربة المغرب السلمية في التعاطي مع هذا المشكل.

بعد ذلك، جاء اعتراف الولايات المتحدة الاميركية بمغربية الصحراء عن طريق مرسوم رئاسي، هذا الاعتراف شكّل تحولا كبيرا في الملف على المستوى الدولي والقاري، خاصة بعد فتح مجموعة من القنصليات العربية والافريقية، ودول أمريكا اللاتينية بالجنوب المغربي، كل هذه الديناميكية خلقت أفقًا جديدا للملف توج بموقف إسباني تاريخي، تلاه مواقف دول غربية جد مهمة في جيوسياسية الاتحاد الأوروبي، والتخوف الجزائري، اليوم، هو من أي تحول في الموقف الفرنسي في قضية الصحراء، وهو ما جعل قصر المرادية ينتهج استراتيجية التخويف واستراتيجية التنازلات لصالح باريس، وهذا ما لاحظناه في مجموعة من المواقف والمسارات بين البلدين.

وهذا الأمر جعل الجزائر تحاول امتصاص تداعيات المواقف الدولية التي تصب لصالح المملكة المغربية، ولكي تحاول التأثير على الرأي العام الداخلي رفعت من مستوى ومنسوب الخطابات العدائية منتهجة استراتيجية خلق التوتر للتأثير على المنتظم الدولي، وفي هذه الاستراتيجية الجديدة- القديمة قامت الجزائر بالتأثير على المعركة الدولية في محاربة الإرهاب في الساحل الافريقي وجنوب الصحراء من خلال إفشال جميع مبادرات دول المنطقة من بينها تلك العسكرية.

أصبح المغرب يتملك سلاحا ذا جودة عالية، وطبيعة استراتيجية، وعلى مستوى الإستراتيجية العسكرية للقوات الجوية، فالرباط تمتلك طائرات من الجيل الرابع العالية التقنية على مستوى الرصد، الاستطلاع، والتوجيه المحكم للضربات الجوية

الأسلحة أضحت تصل من أمريكا وإسرائيل والصين والهند وتركيا >>

إعادة تسليح القوات المسلحة الملكية في مسار تصاعدي.. ولا خطوط حمراء يضعها المغرب

على الرغم من السرية «الرسمية» التي تُحيط بالمعطيات المتعلق بالقوات المسلحة الملكية، بما في ذلك خطط تطوير مختلف وحداتها، إلا أن دخولها في عهد جديد من عمليات التحديث لم يعد أمرا خافيا. فالرباط أصبحت اليوم أكثر انفتاحا على الشراكات المتنوعة، إذ تراجع موقع فرنسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك الاستراتيجي الرئيس للمغرب في المجال العسكري، كما دخلت المملكة سباق التسلح من خلال أسواق مختلفة للوصول إلى أسلحة أكثر كفاءة دون خطوط حمراء، سواء كان مصدرها إسرائيل أو تركيا أو الصين.

والمؤكد الآن أن هذا التوجه يحظى بإشراف شخصي من الملك محمد السادس، وهو ما يتضح بالرجوع إلى الأمر اليومي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية، وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة والستين لتأسيسها بتاريخ 14 ماي 2019، حين قال العاهل المغربي «إن طموحنا اليوم، هو أن تستمر قواتنا المسلحة الملكية في الرقي الحثيث نحو مستويات عليا، وهذا ما يدفعنا دائما إلى الاهتمام بالتكوين العسكري، وجعله قاطرة لتنمية قدراتكم وتعزيز مؤهلاتكم، مع الحرص على تطوير التعاون العسكري مع محيطنا الإفريقي وعلى المستوى الدولي، من أجل تبادل التجارب والخبرات، والعمل على تنظيم مناورات ميدانية مشتركة مع العديد من جيوش الدول الصديقة، وذلك لاستيعاب المناهج والتقنيات الحديثة، ومواكبة التطور المتسارع في ميادين الأمن والدفاع».

واشنطن.. الشريك الأهم والحليف الأقوى

وجدت الرباط في واشنطن الشريك الأهم من أجل تطوير منظومتها الدفاعية، فالبلد الذي قال عنه رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، الجنرال مارك ميلي، في مارس الماضي، إنه «شريك وحليف كبير للولايات المتحدة، ليس فقط في المنطقة (المغاربية) بل على مستوى القارة الإفريقية بأكملها»، والذي وصفه بأنه «بلد مستقر للغاية في منطقة وقارة تحتاجان للاستقرار»، اقتنى 76 في المائة من أسلحته ومعداته العسكرية خلال الفترة ما بين بداية 2018 ونهاية 2022 من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ أعوام يتم الإعلان باستمرار عن صفقات جديدة للأسلحة بين المغرب أمريكا، جزء كبير منها أسلحة نوعية لا يتوفر عليها جيران المملكة شرقا وجنوبا وأحيانا شمالا أيضا، إذ في مارس من سنة 2023 مثلا، أصدر الكونغرس الأمريكي موافقته على صفقة بـ 250 مليون دولار تتضمن معدات دفاعية رئيسية من قبيل قنابل أرض جو الانزلاقية القادرة على اختراق التحصينات الدفاعية من طراز JSOW وراجمات الصواريخ من نوع «هيمارس»، والصواريخ البالستية التكتيكية ATACMS.

وأصبحت المنظومة الدفاعية الجوية للمملكة، تعتمد بشكل كبير على الصناعات الدفاعية الأمريكية، ففي 2020 أعلنت وزارة التجارة في واشنطن عن صفقة مع المملكة لاقتناء 25 طائرة جديدة من طراز «إف 16» بقيمة 2,8 مليارات دولار، و24 هليكوبتر من نوع «أباتشي – إي إتش 64 إي» بقيمة 1,6 مليارات دولار، في حين سبق أن تحدثت تقارير صحفية إسبانية وأمريكية عن أن المغرب هو البلد الوحيد العربي والإفريقي الوحيد الذي يتوفر على طائرات MQ-9-Reaper العملاقة المسيرة عن بُعد.

لكن الرباط تسعى للوصول إلى مستوى أعلى من ذلك بكثير، فالمملكة التي تعتبرها واشنطن حليفا رئيسيا من خارج «الناتو»، تتفاوض حاليا للحصول على طائرات «إف 35» من الجيل الخامس لتكون بذلك البلد الإفريقي الوحيد الذي يمتلكها، بل تسعى أيضا إلى أن تسبق إليها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على المستوى العربي، مستفيدة من علاقاتها المتقدمة مع إسرائيل، التي تلعب حاليا دورا أقربَ إلى «الوسيط» في هذه الصفقة، على اعتبار أن المغرب ليس جزءا من منطقة الشرق الأوسط التي يرى الإسرائيليون في الكثير من دولها تهديدا وجوديا لهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُشكل حائط الصد الأكثر فعالية واستقرارا أمام الاضطرابات المسلحة التي تعرفها منطقة الساحل.

وفرضت التطورات التي عرفتها قضية الصحراء على المغرب تعزيز منظومته الدفاعية البرية أيضا، الأمر الذي أصبح أكثر يُسرا بعد اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية على المنطقة أواخر سنة 2020، وهو ما فتح الباب لإجراء مناورات «الأسد الإفريقي» لأول مرة بمنطقة المحبس سنة 2021 في الأقاليم الجنوبية والقريبة من ولاية تندوف بالجزائر، معقل ميليشيات جبهة «البوليساريو»، وتكرر الأمر في 2022 و2023، وخلال النسخة الأخيرة ظهرت لأول مرة راجمات الصواريخ «هيمارس» المتطورة بحوزة الجيش المغربي والتي كلفت المملكة 524 مليون دولار ويصل مداها إلى 80 كيلومترا.

وعلى المستوى البري أيضا تسلم المغرب من أمريكا 222 دبابة من نوع «أبرامز M1A1SA» في نونبر من سنة 2021، كما يُنتظر أن يتوصل بدفعة جديدة منها خلال الأشهر المقبلة، وهي النسخة الأكثر تطورا من طراز M1A2 SEPN3 ليكون الوحيد الذي يمتلكها في العالم العربي، وسط توقعات تشير إلى أن الجيش المغربي سيتوفر على ما يقارب 400 قطعة من هذه الدبابات ذات الكفاءة العالية في المناطق الصحراوية.

المؤكد الآن أن هذا التوجه يحظى بإشراف شخصي من الملك محمد السادس، وهو ما يتضح بالرجوع إلى الأمر اليومي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية، وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة والستين لتأسيسها بتاريخ 14 ماي 2019

الأسلحة الإسرائيلية في الصحراء

كان الهدف الرئيس من عودة العلاقات المغربية الإسرائيلية في 22 دجنبر 2020 بعد عقدين على قطعها، بناء على الاتفاق الثلاثي المغربي الأمريكي الإسرائيلي، هو ضمان اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية على الصحراء بموجب مرسوم رئاسي وقعه الرئيس دونالد ترامب، ومع أن الخطوة الدبلوماسية الموالية المتمثلة في تدشين قنصلية أمريكية في الداخلة تأخرت في عهد الرئيس الحالي جو بايدن، إلا أن الرباط حققت مكاسب أخرى من هذه الاتفاقية خصوصا في المجال العسكري.

ولعل أبرز ملاحظة تفرض نفسها في هذا السياق هو استغلال المغرب لهذه الاتفاقية ضمن خططه لتطوير جيشه وإعادة تسليحه، وهو ما اتضح في نونبر من سنة 2021 حين وقع وزير الدفاع الإسرائيلي حينها بيني غانتس، والوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني عبد اللطيف لوديي، أول اتفاقية للتعاون الأمني والعسكري بين الدولة العبرية ودولة عربية، ثم في يوليوز من سنة 2022 حل بالرباط رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، في زيارة من بين أهدافها إتاحة المجال للصادرات الدفاعية الإسرائيلية في مجال الدفاع الجوي وأنظمة الحرب الإلكترونية بالوصول إلى المملكة.

وإلى الآن، لا تدخل إسرائيل ضمن قائمة أول ثلاث دول تُصدر الأسلحة إلى المغرب، كما أن مبيعات الصناعات الدفاعية بين البلدين مسكوت عنها بشكل شبه تام على المستوى الرسمي من الطرفين، إلا أن توصل الجيش المغربي بها ملموس على أرض الواقع ومن خلال تقارير الصحف العبرية، ففي تقرير نشرته «هآرتس» في شتنبر من سنة 2021 قالت هذه الأخيرة إن المغرب كان يستورد الأسلحة الإسرائيلية «بشكل سري» حتى قبل توقيع الاتفاق الثلاثي، على غرار طائرات «هيرون» المسيرة عن بُعد التي اقتنتها الرباط عبر وساطة فرنسية سنة 2014، ثم درونات «هيرمز 900» التي اشتراها المغرب سنة 2017، وهي نفسها التي كانت تستعمل في مهام استطلاعية من طرف قوات أذربيجان في حربها مع أرمينيا سنة 2020.

ويعتمد المغرب على الطائرات المسيرة عن بُعد في فرض سيطرته على أجواء المنطقة العازلة في الصحراء خلف الجدار الأمني، وسبق لجبهة «البوليساريو» أن اعترفت بمقتل قائد قوات «الدرك» لديها، الداه البندير، في أبريل من سنة 2021 بواسطة طائرة مسيرة قالت إنها إسرائيلية الصنع، لكن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، ففي مارس من سنة 2022 قال موقع «غلوبس» إن وزارة الدفاع الإسرائيلية وافقت على تزويد المغرب بنظام «القبة الحديدية» الدفاعي الجوي، الذي من المنتظر أن يُستخدم في الصحراء أيضا.

ودخل المغرب سريعا سوق الصناعات الدفاعية الإسرائيلية، إذ وفق موقع Israel Defense أبرمت الرباط سنة 2022 صفقة بقيمة 500 مليون دولار مع شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية AIA للحصول على منظومة «باراك MX» المضادة للطائرات والصواريخ إلى جانب العديد من الأسلحة الأخرى من بينها طائرات «درونز»، وفي غشت المنصرم بدأ المغرب يتوصل بأولى القطع من هذه المنظومة رفقة المحرك الصاروخي «باراك إم راد» الذي يعترض صواريخ على مسافة 35 كيلومترا، و«باراك إم راد» الذي يصل مداه إلى 70 كيلومترا، وأخيرا «باراك إي آر» الذي يتصدى للأهداف على مدى 150 كيلومترا.

وفي مارس الماضي حصلت القوات المسلحة الملكية على نظام إطلاق الصاروخ المتطور PULS الذي تصنعه شركة Elbit Systems الراغبة في تدشين استثمارين في المملكة، وهو نظام قادر على إصابة الأهداف الموجودة على مدى 300 كيلومتر، ومؤخرا تحدثت عدة تقارير عن توصل الرباط وتل أبيب إلى اتفاق للحصول على 200 قطعة من دبابات «ميركافا» الإسرائيلية القادرة على تنفيذ عمليات عسكرية بكفاءة في عمق المناطق الصحراوية.

أسلحة من مختلف الدول

ومضت الرباط بعيدا في تنويع شركائها في المجال الدفاعي، وفي إطار اختيارها الحياد بشأن العديد من النزاعات والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حسب ما سبق أن أعلنت عنه وزارة الخارجية مرارا، أصبحت المملكة تستورد الأسلحة والمعدات العسكرية من دول مختلف لا تربطها ببعضها بالضرورة علاقات ودية.

وهكذا، أصبحت الصين ثالث أكبر مورد للأسلحة إلى المغرب بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بما مجموعه 6.8 في المائة من حجم مشترياتها خلال السنوات الخمس الماضية، وفي نونبر من العام الماضي شرعت المملكة في مفاوضات مع شركة الصناعات الدفاعية والفضائية الصينية CASIC من أجل اقتناء أسراب من طائرات «وينغ لونغ» المسيرة عن بُعد وصواريخ دقيقة التوجيه، وفي غشت الماضي ذكرت تقارير مهتمة بالمجال الدفاعي أن الرباط توصلت بالفعل بدرونات «وينغ لونغ 2» ونقلتها إلى قاعدة عسكرية بضواحي العيون، وقبلها بأسابيع كانت الرباط قد توصلت بالنظام الصاروخي HJ-9A الصيني المضاد للدبابات والمركبات المدرعة.

ومع مطلع العام الجاري، بدأت الهند تبرز أيضا كإحدى الدول التي يعتمد عليها المغرب في مجال المعدات العسكرية، إذ وقعت الرباط مع نيودلهي اتفاقا للحصول على 92 شاحنة نقل عسكرية تكتيكية من طراز LPTA-715 والتي تصنعها مؤسسة TATA Advanced Systems، بالإضافة إلى شاحنات نقل تكتيكية من نوع TATA LPTA 2038 المناسبة للتضاريس الصحراوية، علما أن المغرب كان قد اتفق مع مؤسسة «باهارات» الهندية لتزويده برادارات عالية الدقة.

وبعد بروز تهديدات جبهة «البوليساريو» الانفصالية في الصحراء مجددا، توجه المغرب إلى تركيا أيضا، من أجل اقتناء 13 طائرة طائرة بدون طيار من نوع بيرقدار TB2 مقابل 59 مليون دولار، وهي الطائرات التي لا تُستعمل لتمشيط المنطقة العازلة جنوبا فقط، بل أيضا لمراقبة الحدود مع مدينتي سبتة ومليلية، وفي بداية 2022 تحدثت تقارير تركية عن وجود مفاوضات بين الرباط وأنقرة لاقتناء قاذفات صواريخ من نوع «كليش 2» بالإضافة إلى فرقاطة خفيفة مقابل 222 مليون دولار.

ولا يضع المغرب خطوطا حمراء حتى أمام إسبانيا، التي تربطه بها نزاعات حدودية، ففي يناير الماضي كشفت رئاسة الحكومة في مدريد عن وجود صفقة مع الرباط لبيعها سفينة عسكرية من نوع «أفانتي 1800» بموجب عقد يربط الوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني وشركة «نافانتيا»، وهي السفينة التي بدأ بناؤها قبل أشهر في حوض «سان فيرناندو» بمدينة قادس، علما أن إسبانيا باعت للمغرب خلال مدة 30 سنة الماضية أسلحة بقيمة تزيد عن 400 مليون أورو، وفق أرقام حكومية.

أصبحت الصين ثالث أكبر مورد للأسلحة إلى المغرب بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بما مجموعه 6.8 في المائة من حجم مشترياتها خلال السنوات الخمس الماضية

هذه سيناريوهات الحرب المحتملة التي من أجلها يُعيد المغرب تسليح جيشه

بالرجوع إلى مخصصات التسلح في قانون المالية المغربي للأعوام الأخيرة، نجد أن المغرب تجاوز سقف الـ 100 مليار درهم لأول مرة سنة 2020، حين خصص 110 ملايير و953 مليون درهم لـ«اشتراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية»، مقابل أقل من 97 مليار درهم في ميزانية سنة 2019، وبعدها استمر هذا الرقم في التصاعد ليصل إلى 125 مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2024.

ويتضح المسار التصاعدي لميزانية شراء الأسلحة بالرجوع إلى نصوص قوانين المالية للسنوات الأخيرة، ففي سنة 2019 جرى تخصيص 96,73 مليار درهم لهذا الغرض، أما في سنة 2020 فتجاوز سقف الـ100 مليار درهم، ليصل إلى 110,95 مليار درهم وتكرر الأمر نفسه سنة 2021، لكن في سنة 2022 ومع وصول الرقم إلى 115,55 مليار درهم، وقع تطور مهم في صرف هذه المخصصات في ظل سعي المغرب إلى دخول مجال الصناعات الدفاعية، لتُبرمج تحت مسمى «اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع»، وهو ما تكرر في مشروع القانون الذي تتم مناقشته حاليا.

وفي ظل الميزانية الكبيرة والمتزايدة المخصصة للتسلح، والتي تقابلها مشتريات قياسية وغير مسبوقة من الأسلحة على المستويين الكمي والنوعي خلال الأعوام الماضية، تبدو المملكة وكأنها تضع عينيها احتمالات وقوع الحرب في أي لحظة، وهو أمر يضعنا أمام العديد من السيناريوهات، أكثرها احتمالا 3 إمكانيات، وإن بدرجات متفاوتة.

الحرب مع الجزائر مسألة وقت فقط لـ«تقرير مصير» العلاقة بين البلدين بشكل نهائي

من خلال التراكم التاريخي، يبدو أن الخطر الأكبر للمملكة المغربية قادم من الحدود الشرقية، وأصبح مُتصاعدا منذ 13 نونبر من سنة 2020، حيث تُردد جبهة «البوليساريو» خطاب «العودة إلى الحرب» بعدما أعلنت انسحابها الأحادي من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع مع الأمم المتحدة سنة 1991.

وإذا كانت الجزائر تكاد تكون البلد الوحيد في العالم الذي يروج لوجود حرب حقيقية في المنطقة، فإن الأمم المتحدة من جهتها تتحدث عن وجود «نزاع منخفض الحدة». وحسب ما جاء على لسان أمينها العام أنطونيو غوتيريش في يونيو الماضي، فإن «الوضعية في المنطقة خطيرة لأن هناك نزاعا منخفض الحدة لكنه نزاع مستمر وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لنا».

ومع ذلك، فإن «البوليساريو» ليست هي التي تحمل في يدها فتيل الحرب الحقيقية، بل الجزائر، فقائد الأركان السعيد شنقريحة طلب من جنوده بشكل علني الاستعداد لمحاربة «العدو الكلاسيكي» مباشرة بعد عملية «الكركارات» التي نفذتها القوات المسلحة الملكية، أما الرئيس عبد المجيد تبون فسبق أن توعد بـ«الانتقام» في حال تعرضت بلاده لهجوم، معتبرا أن «ميزان القوى ليس في صالح المغرب»، وذلك في حوار مع مجلة «لوبوان» الفرنسية نُشر في يونيو من سنة 2021، كما لوح بالرد بعد مقتل 3 مواطنين جزائريين فُجرت شاحناتهم إثر دخولهم المنطقة العازلة في الصحراء، شهر نونبر من العام نفسه.

وما يجعل احتمال اندلاع الحرب من الحدود الشرقية أقرب للمنطق، هو أن الجزائر ذهبت إلى أقصى حد في خطاب العداء للمغرب، لدرجة التذكير بأنها لم تنسَ هزيمة الماضي، إذ في غشت من سنة 2021، وحين كان وزير خارجيتها السابق رمطان العمامرة يتلو إعلان قطع العلاقات مع الرباط، كان من بين الأمور المثيرة للانتباه استحضاره لحرب الرمال سنة 1963، باعتبارها «حربا عدوانية مفتوحة شنتها القوات المسلحة الملكية المغربية ضد الجزائر حديثة الاستقلال».

ولعبت الجزائر كل أوراق الضغط الممكنة تجاه المغرب، حيث أوقفت العمل بخط أنبوب الغاز الطبيعي المغاربي الأوروبي بأمر من رئيس الجمهورية في أواخر شتنبر من سنة 2021، وقبل ذلك، كانت قد أغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية، وفي غشت من العام نفسه، اتهمت الرباط بالوقوف وراء حرائق الغابات التي اندلعت في شمال البلاد وتمويل حركة تقرير المصير في منطقة القبائل «الماك» وحركة «رشاد» المعارضة، وكلاهما تصنفهما الجزائر كجماعتين «إرهابيتين».

وتحتل الجزائر الرتبة 19 عالميا في قائمة مستوردي الأسلحة عالميا، وفق معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، وخصصت سنة 2022 وحدها أكثر من 9 مليارات دولار لهذا الغرض، علما أن وارداتها تأتي أساسا من روسيا بما نسبته 73 في المائة مقابل 10 في المائة من ألمانيا و5,2 في المائة من فرنسا، ما يعني أن البلاد بدورها تستحضر بقوة احتمالات نشوب الحرب، وفي مارس الماضي ظهر تبون عبر قناة «الجزيرة» القطرية ليحيي خطاب الصراع مجددا حين صرّح بأن علاقات بلاده مع المغرب وصلت إلى مرحلة «اللا عودة».

ومع ذلك، عاد الرئيس الجزائري مؤخرا ليُعدل لهجته بخصوص أي تحرك عسكري ضد جيرانه جميعا، ومن بينهم المغرب ضمنيا، إذ خلال حديثه لوسائل إعلام بلاده حول أزمة النيجر بداية شهر غشت الماضي قال «التهديد بالهجوم من هنا وهناك غلط ولن أسايره، والجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا لم تُرق دم أي جار أو أخ، مبدئيا، ورفضنا التدخل في العراق واليمن وفي كل ما يجري في الدول الشقيقة والصديقة، قلتها مرارا في قضية مالي.. لو كنا سنتدخل، فقط من أجل تخفيف الوطأة الاقتصادية، ولن نتدخل عسكريا»، ليؤكد أن «الجزائر لن تستعمل القوة مع جيرانها، أبدا، مهما كانت الظروف».

دخول المغرب في مواجهة مع إسبانيا «مستبعد».. لكنه احتمال قائم

وفق المتغيرات الدولية والإقليمية، لم يعد مستبعدا وقوع أي خلاف سياسي قد يفرز نشوب حرب عسكرية للدفاع عن المصالح الوطنية للدولة، غير أن الاحتمالات ترتفع وتنخفض لأي مواجهة عسكرية وفق تقييم هذا الصراع دوليا، وتأثيره على العالم اقتصاديا وجيو-استراتيجيا.

في هذا السياق، فإن احتمالات دخول المغرب غمار الحرب مع إسبانيا التي مازالت تستعمر مدينتين مغربيتين هما سبتة ومليلية والعديد من الجزر على الساحل الشمالي للمملكة، يبقى أمرا مستبعدا لاعتبارات ترتبط بالمصالح الدولية المعقدة في مضيق جبل طارق الذي يشكل 33 في المائة من الحركة التجارية الدولية عبر السفن، وهو ما يجعله ممرا حيويا وشريانا اقتصاديا ضروريا للعالم لدرجة يستحيل معها أن تسمح القوى الدولية بنشوب حرب بين دولتين تشكلان ضفتيه، وهو ما قد يدخل العالم في دوامة اقتصادية قد لا يتنبأ أحد بنهايتها.

ويبقى من المستبعد جدا أن تسمح أوروبا بنشوب حرب جنوب القارة مع دولة عضو في حلف الناتو هي إسبانيا، وشريك استراتيجي بشكل أقرب نقطة مع قارة إفريقيا، وما يمكن أن يمثل ذلك من اختلال في توان القوى الدولية، وقد يؤدي لأزمة حقيقة لأوروبا في حالة الفوضى التي قد تحدث بين الضفتين، هذا، بالإضافة إلى أن جميع رؤساء الحكومات المتعاقبين على قصر «لا مونكلوا» منذ مغادرة خوسي ماريا أثنار سنة 2004، يصرون على إبعاد خيار المواجهة العسكرية من قائمة الاحتمالات، كما أن المغرب يتحدث عن تشابك المصالح، ولا يتحدث عن أي مواجهة عسكرية، أو يوظفها في خطاباته، بما فيها خطابات الملك محمد السادس وإن كان ذلك في عز الأزمات المتوالية التي حدثت مع إسبانيا، بما فيها أزمة جزيرة «ليلى».

وفي إسبانيا، سواء كان الحزب الشعبي هو الذي يقود الحكومة أو الحزب الاشتراكي العمالي، فإن الحزبين معا لا يميلان إلى فكرة الصراع المسلح، التي تجد صداها أكثر لدى حزب «فوكس» اليميني المتطرف، الذي لوح بها في مواجهة مطالب الرباط باستعادة السيادة على سبتة ومليلية، ثم بعد أزمة الهجرة غير النظامية بسبتة في ماي من سنة 2021، إذ بعدها بحوالي أسبوعين قدم زعيم الحزب، سانتياغو أباسكال، مقترحا للبرلمان من أجل رفع مخصصات الإنفاق العسكري في مواجهة المغرب الذي رفع من وتيرة تسليح جيشه.

في ظل الميزانية الكبيرة والمتزايدة المخصصة للتسلح، والتي تقابلها مشتريات قياسية وغير مسبوقة من الأسلحة على المستويين الكمي والنوعي خلال الأعوام الماضية، تبدو المملكة وكأنها تضع عينيها احتمالات وقوع الحرب في أي لحظة، وهو أمر يضعنا أمام العديد من السيناريوهات

وفي سنة 2020 برز خيار المواجهة العسكرية، وإن من بعيد، بسبب ملف إتمام ترسيم الحدود البحرية المغرب باتجاه السواحل الأطلسية للصحراء، وهو ما دفع وقتها رئيس حكومة إقليم الكناري المجاور، أنخيل فيكتور توريس، المنتمي لحزب رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، الحزب الاشتراكي العمالي، إلى وصف الأمر بأنه «احتلال محكوم عليه بالفشل»، في حين تعهد حزب «فوكس» بتعزيز انتشار الجيش بالأرخبيل في حال ما وصل إلى رئاسة الحكومة.

ويبدو هاجس الحرب حاضرا على مستوى الإعلام الإسباني بشكل أكبر، خصوصا في ظل عمليات إعادة التسليح التي يخضع لها الجيش المغربي، ففي أبريل الماضي أعدَّت قناة «كواترو» تقريرا استعانت فيه بخبراء في المجال الدفاعي حول تقدم المغرب في مجال التسلح وخططه إلى غاية 2023، ركزت فيه على الأسلحة النوعية التي حصلت عليها الرباط من الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصا الصواريخ بعيدة المدى التي بإمكانها الوصول إلى عمق 300 كيلومتر، والتي لا توجد مثيلاتها لدى الجيش الإسباني، لتخلص إلى أن المغرب أصبح بإمكانه ضرب إشبيلية أو غرناطة انطلاقا من مدينة طنجة.

وتجد لغة المعارك سندها في طبيعة العلاقات التاريخية بين المغرب وإسبانيا، المليئة بالمواجهات المسلحة، والتي كادت أحدثها أن تحصل في 2002 بسبب أزمة جزيرة ليلى، لكن رؤساء الوزراء الذين جاؤوا بعد ذلك، خوسي لويس رودريغيث ثباتيرو وماريانو راخوي ثم بيدرو سانشيز، جميعهم كانوا يصرون على إبعاد هذا السيناريو تماما، بل إن هذا الأخير أكد أمام مجلس النواب الإسباني في أبريل الماضي أن المغرب «صديق وحليف أساسي للتنمية الاقتصادية لإسبانيا ولأمنها».

وإن كان الحديث عن الحرب يوجد في خطابات أحزاب سياسية وإعلام موالٍ لليمين المحافظ واليمين المتطرف، وليس في خطاب الحكومات المتعاقبة في إسبانيا، فإن خيار الحرب أو السلم بين الرباط ومدريد ليس خيارا ثنائيا، بل يعني أزمة دولية لن يقبلها العالم والقوى الدولية بسهولة، لهذا، يروي الصحافي فريد زكريا، وهو رئيس تحرير الطبعة الدولية لمجلة «نيوزويك» سابقا، في كتابه «العالم بعد أمريكا»، أن وزير الخارجية الأمريكي، كولين باول في عهد حكومة جورج بوش الإبن، نهض في الرابعة صباحا من النوم ليخبره في الخارجية أن هناك أزمة بين إسبانيا والمغرب بسبب «جزيرة ليلى» وعليه أن يتدخل لتهدئة الوضع بين البلدين قبل أن يخرج عن السيطرة، ليُعجل بإجراء أربعين مكالمة، من بينها عشر اتصالات مع الملك محمد السادس، لإيجاد اتفاق والخروج من أزمة كادت تحرق «مضيق جبل طارق»، تأكيدا على أن البيت الأبيض ما كان ليسمح بذلك.

بالرغم من جرّ الجزائر لموريتانيا لتقوية علاقتها مع «البوليساريو».. إلا أن غموض نواكشوط من قضية الصحراء لا يمكن أن يتحول إلا صراع عسكري

ضمن سيناريوهات الحرب المحتملة التي قد يخوضها المغرب، لا يمكن استبعاد موريتانيا أيضا وإن بدرجة أقل من الجزائر وإسبانيا، وذلك بسبب ملف الكويرة أساسا، علما أن نواكشوط لا تزال إلى الآن تحتفظ بعلاقاتها مع جبهة «البوليساريو» التي يُستقبل قياديوها من طرف رؤساء الجمهورية وأعضاء الحكومة، باعتبارهم يمثلون ما يسمى «الجمهرية الصحراوية» التي أعلنت نواكشوط اعترافها بها لطي صفحة الحرب سنة 1979، قبل أن يضم المغرب إقليم وادي الذهب بعد انسحاب الموريتانيين منه.

وكانت موريتانيا الأكثر تضررا من احتلال عناصر البوليساريو للطريق البري في الكركارات بالمنطقة المعروفة بـ«قندهار»، وطيلة 3 أسابيع توقفت صادرات المواد الأساسية ومختلف المنتجات الغذائية عن الوصول لأسواق البلاد، قبل أن تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي بعد العملية التي نفذتها القوات المسلحة الملكية في 13 نونبر 2020، لكن ذلك لم يمنع نواكشوط من الاستمرار في التعامل مع قيادات «البوليساريو» كمسؤولي «دولة»، ففي أكتوبر من سنة 2022 استقبل الرئيس محمد ولد الغزواني، عمر منصور، بصفته وزيرا لخارجية «البوليساريو» ومبعوثا شخصيا لزعيمها إبراهيم غالي باعتبارها «رئيسا» لما يسمى «الجمهورية الصحراوية».

وميدانيا، أصبح للمغرب، بعد عملية الكركارات وتوسيع المناطق الذي ضمها من المنطقة العازلة خلف الجدار الأمني، حدود برية مباشرة مع موريتانيا وأضحى يتولى بشكل مباشر تأمين الطريق البرية المؤدية لها، وهو ما يعني أيضا تواجد الجيش المغربي على مقربة من موريتانيا، وخصوصا منطقة الكويرة المجاورة لمدينة نواذيبو، العاصمة الاقتصادية للبلاد والتي تضم أهم موانئها.

وفي غشت من سنة 2022، وبعد ساعات على خطاب الملك محمد السادس في ذكرى ثورة الملك والشعب التاسعة والخمسين، الذي دعا من خلاله شركاء المغرب إلى توضيح موقفهم من قضية الصحراء بشكل لا يقبل التأويل، انتشرت صور لقطع عسكرية تابعة للجيش المغربي قالت وسائل إعلام موريتانية إنها دخلت الكويرة، وهو الأمر الذي لم يتم التفاعل معه رسميا من حكومتي البلدين ولا من قواتهما المسلحة.

وكان العاهل المغربي قد قال في الخطاب المذكور «أوجه رسالة واضحة للجميع، إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط الذي يقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات، لذا، ننتظر من بعض الدول، من شركاء المغرب التقليديين والجدد، التي تتبنى مواقف غير واضحة بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح مواقفها وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل».

والثابت حاليا أن العلاقات المغربية الموريتانية في عهد الرئيس ولد الغزواني أفضل منها في عهد سلفه محمد ولد عبد العزيز، رغم أن الزيارة المتبادلة بينه وبين الملك محمد السادس، المتفق عليها في اتصال هاتفي بينهما في 20 نونبر 2020 لم تتم إلى غاية الآن، إلاّ أن موريتانيا تحاول النأي بنفسها عن أي تطور عسكري في المنطقة، وتقاوم محاولات الجزائر والبوليساريو جرها نحو التصعيد.

وبدا ذلك واضحا في يناير من سنة 2021، عندما صادقت الحكومة الموريتانية على مشروع مرسوم يقضي بإنشاء منطقة دفاع حساسة على طول حدودها الشمالية المتاخمة للصحراء المغربية، بما يجسد حدود هذه المنطقة، التي تقع في الشمال وتعتبر خالية أو غير مأهولة، وقد تشكل أماكن للعبور بالنسبة للإرهابيين ومهربي المخدرات وجماعات الجريمة المنظمة، وهو ما يعني عمليا منع عناصر الجبهة الانفصالية من الوصول إلى المنطقة العازلة أو الجدار الأمني عبر أراضيها.

وفي 2 نونبر 2021، كذّبت موريتانيا الرواية الجزائرية التي تلت تفجير شاحنتين في الصحراء، حين أصدر جيشها بيانا ورد فيه «من أجل إنارة الرأي العام وتصحيح المعلومات المتداولة، تنفي مديرية الاتصال والعلاقات العامة بقيادة الأركان العامة للجيوش

حدوث أي هجوم داخل التراب الوطني»، داعيا «لتوخي الدقة في المعلومات، والحذر في التعامل مع المصادر الإخبارية المشبوهة»، في إشارة إلى كونه لا يرغب في أن يكون طرفا في أي أزمة قد تتطور إلى مواجهة عسكرية.

«البوليساريو» تبحث عن الحرب مع المغرب بكل الطرق.. وإيران تمدها بالتدريب والسلاح لتصبح ذراعها في شمال إفريقيا

إلى أمد قريب، لم تكن الأعمال العدائية التي تقوم بها جبهة «البوليساريو» الانفصالية منذ شتنبر من سنة 2020، إثر التدخل الميداني للقوات المسلحة الملكية لاستعادة السيطرة على منطقة الكركارات، ترقى لأن تُصنف في خانة «الحرب»، وبتوصيف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في جميع تقاريره الموجهة إلى مجلس الأمن بخصوص ملف الصحراء منذ ذلك التاريخ، بما فيها التقرير الأخير الصادر في أكتوبر الماضي، فإن الأمر يتعلق بـ«توترات وأعمال عدائية منخفضة الحدة».

وعلى الرغم من أن الأمر كان يتعلق بخرق صريح معلن لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع مع الأمم المتحدة سنة 1991، إلا أن المغرب كان يتعامل مع محاولات «البوليساريو» الوصول إلى المنطقة العازلة خلف الجدار الأمني، بمنطقة «براغماتي» صرف، إذ ظل ينفذ ضربات أسقطت مجموعة من قيادات الصف الأول للجبهة الانفصالية، مثل الداه البندير، الذي يحمل صفة «قائد الدرك» في تندوف، وأبا علي حمودي، عضو أمانة «البوليساريو» وقائد ما يسمى «المنطقة العسكرية السادسة»، وهي عمليات كانت تجري عادة دون اشتباكات، وأيضا دون أي حديث رسمي عنها، ما بقيها في منطقة الضبابية، وهو أمر مهم لصورة المملكة الراغبة في تفادي أي تشويش على صورتها كبلد مستقر مُنفصل عن الصراعات الدائرة في محيطه الإقليمي.

السمارة.. نقطة التحول الأخطر

غير أن ليلة 28 و29 أكتوبر 2023، كانت نقطة تحول حاسمة في هذا الصراع، وذلك بعدما شهدت 4 مواقع في مدينة السمارة انفجارات هزت مناطق سكنية مدنية، وأدت إلى مقتل شاب في ربيعه الثالث والعشرين وإلى إصابة 3 أشخاص آخرين، لأن الأمر كان يتعلق بهجمات متزامنة ضربت عمق مدينة من مدن الأقاليم الصحراوية، وأيضا لأن جبهة «البوليساريو» تحدثت مباشرة بعد ذلك في ما أسمته «البلاغ العسكري رقم 901» عن استهدافها وإسقاط ضحايا فيها.

+ .. ..

الثابت حاليا أن العلاقات المغربية الموريتانية في عهد الرئيس ولد الغزواني أفضل منها في عهد سلفه محمد ولد عبد العزيز، رغم أن الزيارة المتبادلة بينه وبين الملك محمد السادس، المتفق عليها في اتصال هاتفي بينهما في 20 نونبر 2020 لم تتم إلى غاية الآن

ولم يتسرع المغرب في إصدار الاتهامات، وتفادى إعطاء توصيف عاجل لما جرى، لأن النيابة العامة دخلت على الخط من خلال الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون الذي «عهد لفريق البحث القيام بالخبرات التقنية والبالستية الضرورية، للكشف عن مصدر وطبيعة المقذوفات المتفجرة»، مضيفا في بلاغه أنه «سيحرص على ترتيب الآثار القانونية اللازمة على ضوء نتائج البحث»، وفي ظل ذلك امتنعت الحكومة عن التعليق، وفق ما جاء على لسان الناطق الرسمي باسمها، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، مصطفى بايتاس، في ندوة صحفية تلت اجتماع المجلس الحكومي يوم 9 نونبر 2023.

هذا على المستوى الداخلي، لكن على المستوى الخارجي كانت اللهجة مختلفة، أكثر وضوحا وأقل تحفظا، فعمر هلال، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، تطرق إلى الموضوع في ندوة صحفية يوم 30 أكتوبر 2023 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، ولم يتردد في وصف ما جرى بأنه «عمل حربي» وأنه يدخل في خانة «الإرهاب»، بل وتوعد بالرد فور كشف التحقيقات التي تشرف عليها النيابة العامة المغربية لحقيقة ما جرى.

أصبح للمغرب، بعد عملية الكركارات وتوسيع المناطق الذي ضمها من المنطقة العازلة خلف الجدار الأمني، حدود برية مباشرة مع موريتانيا وأضحى يتولى بشكل مباشر تأمين الطريق البرية المؤدية لها

«عمل حربي يستحق الرد»

أورد هلال أن المغرب بلد يحتكم إلى القانون، وأنه حاليا في طور التحقيق وجمع المعلومات، موردا «ننتظر ما سيسفر عنه هذا التحقيق من خلاصات ثابتة وحينها سنقوم بالرد»، شارحا للعالم بأن التفجيرات استهدفت السمارة، ذات البعد الروحي والتي لا تضم أي منشأة عسكرية، وحدثت في منتصف الليل في مدينة «معروفة بهدوئها وبجودة العيش فيها، وخصوصا بالسلوك السلمي لساكنتها»، كما أن الضحية الذي توفي جراء الانفجارات شاب يقطن في فرنسا جاء لإتمام مراسيم زواجه، في إشارة إلى أنه بعيد تماما عن أي صراع مسلح.

ووصف هلال الهجوم بأنه «جبان ودنيء»، مشيرا إلى وقوف أطراف خلفه، وأوضح أن بعثة «المينورسو» الأممية أخطرت بما حدث وعاين عناصرها الأحياء المدنية التي حدثت بها التفجيرات، في انتظار تقريرهم الذي سيُقدم إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة»، لكنه عجل بوضع «البوليساريو» تحت المجهر من خلال الإشارة إلى بيانها رقم 901 الذي اعتبره دليلا على وقوف الجبهة

وراء الأمر، بالإضافة إلى أنها لم تُنكر ذلك، قائلا «في غياب أي نفي من جانبها، فإن كل المعطيات تحملها المسؤولية وتشير بما لا يدع مجالا للشك إلى أن صمتها يؤكد أن ميليشياتها هي التي تقف وراء هذه التفجيرات».

وكان أخطر ما جاء على لسان هلال، والذي يحمل إشارات إلى أنه المغرب مستعد للقيام برد عسكري على ما حدث، هو قوله «بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن أي هجوم أو استهداف للمدنيين والمناطق المدنية يمثل عملا إرهابيا وعملا حربيا»، مضيفا «ننتظر أن تصدر الأمم المتحدة تقريرها حتى يعلم الجميع من يستهدف المدنيين، ومن يقتل الأبرياء، ومن يزعزع استقرار المنطقة، ومن يخاطر بالتسبب في تأجيج الوضع والمآسي».

إيران.. السعي وراء حرب بالوكالة

تبرز مؤشرات قرب حدوث صدام عسكري، علني، بين المغرب والبوليساريو، بشكل أكثر وضوحا مع توالي الأيام، لأن خطر تنفيذ أعمال عدائية داخل الحدود المغربية يبدو مطروحا بقوة، ولا يتعلق الأمر فحسب بحرب بالوكالة تخوضها الجبهة نيابة عن الجزائر، التي تحتضنها على أراضيها، ولكن أيضا بتحول الجبهة الانفصالية إلى «بندقية» في يد إيران.

الأمر هنا لا يتعلق باستدعاء خطاب سابق للدبلوماسية المغربية، التي حذرت منذ سنوات من محاولة طهران بسط نفوذها في المنطقة المغاربية انطلاقا من تندوف وعبر جبهة «البوليساريو»، بل بتقرير نشرته صحيفة «دي فيلت» الألمانية بتاريخ 9 نونبر 2023، والذي كشفت فيه عن وجود محادثات بين ممثلين عن الحرس الثوري الإيراني و«حزب الله» اللبناني الموالي لإيران، مع قيادات الجبهة الانفصالية.

ويتحدث التقرير عن حدوث تقدم كبير في تحول «البوليساريو» إلى الذراع المسلح لإيران في شمال إفريقيا، إذ إن هذه الأخيرة تحظى بالأموال من طهران كما أن ميليشياتها المسلحة تخضع للتدريب من طرف عناصر الحرس الثوري وحزب الله، ويجري توفير الدعم العسكري لها عبر السفارة الإيرانية في الجزائر، كل ذلك في إطار خطة لاستهداف المصالح الأمريكية والإسرائيلية داخل المغرب.

وبشكل أكثر دقة، تحدثت الصحيفة، استنادا إلى ما وصفته بتقارير استخباراتية، عن سعي إيران لدفع قيادات «البوليساريو» إلى تنفيذ هجوم على التمثيلية الدبلوماسية لتل أبيب في المغرب، في إشارة إلى مكتب الاتصال الإسرائيلي بالرباط، والذي جرى إخلاؤه إثر بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتي أدت إلى سقوط الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، والتي تلتها احتجاجات كبيرة في الشوارع المغربية للمطالبة بقطع العلاقات مع الدولة العبرية.

<<

أورد هلال أن المغرب بلد يحتكم إلى القانون، وأنه حاليا في طور التحقيق وجمع المعلومات، موردا **«ننتظر ما سيسفر عنه هذا التحقيق من خلاصات ثابتة وحينها سنقوم بالرد»**، شارحا للعالم بأن التفجيرات استهدفت السمارة، ذات البعد الروحي والتي لا تضم أي منشأة عسكرية، وحدثت في منتصف الليل في مدينة «معروفة بهدوئها وبجودة العيش فيها، وخصوصا بالسلوك السلمي لساكنتها»،

تحذيرات مغربية من خطط طهران

تتماشى المعطيات التي نشرتها صحيفة «دي فيلت» الألمانية مع ما سبق أن كشفت عنه الدبلوماسية المغربية منذ سنة 2018 تاريخ قرار الرباط قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران، حيث تحدث ناصر بوريطة، وزير الخارجية عن «توفر حجج دامغة تثبت تورط إيران عن طريق حزب الله وبتحالف مع «البوليساريو»، في استهداف أمن المغرب ومصالحه العليا منذ سنة 2016».

ويتمثل ذلك، وفق المعطيات التي سلمتها الخارجية المغربية لنظيرتها الإيرانية، في تشكيل «لجنة دعم الشعب الصحراوي» في لبنان برعاية حزب الله، وزيارة وفد عسكري من هذه الأخيرة إلى مخيمات تندوف في الجزائر معقل قيادات «البوليساريو» وميليشياتها المسلحة، وإرسالها أسلحة وكوادر عسكرية لتدريب الانفصاليين على حرب العصابات وتكوين فرق كوماندوز وتحضير عمليات عدائية ضد المغرب، بالإضافة إلى مد الجبهة بصواريخ سام 9 وسام 11.

وسبق أن أشارت الخارجية المغربية أيضا إلى تورط الملحق الثقافي السابق في سفارة إيران بالجزائر، أمير موسوي، وهو عنصر سابق في الحرس الثوري الإيراني أيضا، في لعب «دور استخباراتي حساس بين البوليساريو وحزب الله»، والوساطة في عمليات إيصال أسلحة إلى الميليشيات الانفصالية، مبرزة أن المعلومات التي تتوفر عليها مرفوعة بأدلة وتواريخ تؤكد ما أعلنت عنه.

ويبرز اسم عمر هلال مرة أخرى إلى الواجهة بخصوص التطورات الميدانية على الساحة ارتباطا بهذه العلاقة الاستراتيجية بين إيران والبوليساريو، ففي أكتوبر من سنة 2022 عرض الدبلوماسي المغربي أمام عدسات الكاميرات من داخل مقر الأمم المتحدة في نيويورك، صورا لطائرات مسيرة عن بُعد تصل تكلفة الواحدة منها إلى 22 ألف دولار أمريكي، قائلا إن الأمر يتعلق بدرونات إيرانية حصلت عليها الجبهة الانفصالية، وتُؤدي ثمنها من المساعدات الإنسانية الدولية التي تتوصل بها. ووصف هلال الأمر حينها بأنه «تطور خطير»، مضيفا «أتمنى أن يكون الأمر متعلقا فقط بالبروباغاندا والأخبار المضللة التي اعتادت أن تأتينا من تندوف، لكن لو كان هذا صحيحا، فإنه يُثبت أن المغرب كان على حق منذ عامين حين حذر من وجود عناصر إيران وحزب الله في تندوف وفي منطقة شمال إفريقيا، وقد مروا الآن من تدريب عناصر البوليساريو إلى تجهيزها بطائرات مسيرة».

وأورد ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة أنه «على العالم أن يعلم أنه بعد أن قامت إيران بأحداث الفوضى في اليمن وسوريا والعراق، ها هي الآن تعمل على ضرب الاستقرار بمنطقتنا، وهذا لن يكون سيئا للمغرب فقط، بل لكل دول المنطقة»، ليخلص إلى إعلان صريح عن استعداد الرباط مواجهة الأمر عسكريا، حيث قال «هذا الأمر سيعني تغيُّرا لقواعد اللعبة على الأرض، والمغرب سيتعامل مع ذلك بالطريقة المناسبة»، مضيفا «لن أتعمق في هذا لأنني سأتركه للسلطات العسكرية المغربية العليا».

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة «ديجون» الفرنسية والخبير في القضايا الأمنية والعسكرية عبد الرحمن المكاوي : **الحرب مع الجزائر «مستبعدة» إلاّ إذا كان النظام العسكري على وشك الإنهيار التام**

الصحيفة – خولة اجعيفري

عبد الرحمن المكاوي
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة «ديجون» الفرنسية والخبير في القضايا الأمنية والعسكرية

• تشهد منطقة الساحل والصحراء تطورات متسارعة، كما تعرف المنطقة المغاربية، سباق تسلح «مرعب» دفع العديد من الدول إلى الرفع من ميزانيتها لإبرام الصفقات تلوى الأخرى.. ما هي قراءتك لهذا الأمر؟

يعود هذا السباق نحو التسلح لإبرام تحالفات متعددة مع الكثير من الدول العظمى والمتقدمة إلى كون المنطقة تعرف عدم استقرار وانعدام أمن في ظل التحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي تهدد المنطقة المغاربية، وشمال إفريقيا بأكملها، وهذا ما يدعو الدول أيضا إلى اقتناء أسلحة متطورة حسب ميزانياتها وحاجياتها بغرض حماية أمنها القومي بالدرجة الأولى.

وعلى اعتبار أن المنطقة تعرف نوعا من اللا استقرار واللا أمن وهي مهددة بكثير من التحديات والمخاطر على رأسها الانفصال والإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما تشهد تدخلات مختلفة لكثير من القوى العالمية، نظرا لغنى ووجود ثروات متعددة ومختلفة وهائلة في القارة، وكلها عوامل تجعل المنطقة خاصة والقارة عامة تعيش نوعا من اللا استقرار يفرض الاستعداد لكل الاحتمالات.

إضافة إلى هذه التحديات توجد تخوفات من الانهيارات المفاجئة لبعض الدول وانتشار الفوضى، وهذا ما يخشاه الكثير من الملاحظين الاستراتيجيين في المستقبل المتوسط والبعيد، وهذه التحولات والتغيرات التي تطرأ على بعض البنيات السياسية في المنطقة قد تزعزع استقرار الكثير من الدول. وقد رأينا ما يحدث في ليبيا من اقتتال بين الإخوة الأشقاء في طرابلس والانسداد السياسي والأزمة الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر وترحيل المشاكل للخارج، وكذا، الانقلاب في النيجر ومالي وبوركينافاسو وغينيا، وبالتالي المنطقة كلها تمر بمرحلة صعبة قد تؤدي إلى تغييرات جيوستراتيجية وجغرافية محتملة، ولهذا ينبغي تفسير هذا السياق الجنوني نحو التسلح لشرح وتفسير هذه المخاطر التي تحدد حاجيات الدول في اقتناء الأسلحة للدفاع عن أمنها القومي.

• ماذا بخصوص التغيير المرتقب في خريطة القوى العالمية، خصوصا في إطار الصراع الثنائي المستمر بين محوري روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم دخول الخطر الإيراني والصين على الخط وتراجع قوة فرنسا إقليميا، إلى أي حد أصبحت اليوم إفريقيا مسرحا لهذا النزال؟

نعم، صحيح، هناك تواجد أمريكي قديم في المنطقة، وهناك تواجد روسي كذلك من خلال جيش خاص يسمى بـ «الفاغنر»، كما أن هناك أكبر قاعدة عسكرية للصين الشعبية في جيبوتي مقدرة بـ 12 ألف جندي، وهناك تواجد تركي وإيراني أيضا، فالكل يبحث عن موطئ قدم في هذه القارة، لأنها تزخر بثروات متعددة وخاصة المعادن الاستراتيجية كالليثوم والذهب والفضة والماس واليورانيوم، إضافة إلى أن هذه المنطقة تحتها بحر من المياه العذبة التي تحوّلت إلى موضوع نزاعات إقليمية بين الدول، سواء بين الجزائر وتونس وليبيا من جهة، أو بين مالي والجزائر من جهة ثانية، وبين النيجر ونيجيريا من جهة ثالثة، وبالتالي الماء أصبح عاملا للنزاعات والتوترات المستقبلية في هذه المنطقة.

وهذه الدول التي ذكرتها باختصار، سواء الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وألمانيا وبريطانيا، مهتمة بإيجاد موطئ قدم في شمال أفريقيا وفي الصحراء الكبرى والساحل، في حين تركيا من جانبها وإيران والصين في تسابق محموم بينها للسيطرة على ثروات المنطقة، إلى جانب أيضا اليقظة الشعبية من طرف الشعوب الأفريقية حول تقرير مصير هذه الدول التي قسّمتها فرنسا ديغول سنة 1960 إلى إثنيات لتجعل الطوارق أكراد إفريقيا، وكذلك قبيلة الهوسا الكبيرة والمنتشرة في دول غرب أفريقيا وأيضا الفولانيين وآخرين على غرار قبيلة اولاد سليمان الممتدة من الجزائر إلى ليبيا والنيجر، ثم أفريقيا الوسطى ومالي، كما يوجد بركان من الإثنيات والقبائل التي كانت ضحية التقسيم الجغرافي الفرنسي آنذاك.

> **سواء الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وألمانيا وبريطانيا، مهتمة بإيجاد موطئ قدم في شمال أفريقيا وفي الصحراء الكبرى والساحل، في حين تركيا من جانبها وإيران والصين في تسابق محموم بينها للسيطرة على ثروات المنطقة**

أما فرنسا الآن، فتعيش مرة أخرى ما يسمي بـ «واترلو» ماكرون في أفريقيا، على غرار هزيمة نابليون بونابارت في 1818 أمام الانجليز وخسارتها للعديد من الأقاليم، وبالتالي الوضع متأزم والسياق يدعو للقلق والانزعاج، لكن أيضا الأفارقة مدعوون إلى إعادة ترتيب القارة من جديد على أساس استغلال ثرواتهم الطبيعية، والتعاون جنوب جنوب وهذا ما يقوم به المغرب منذ سنوات بعدما دشن الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش، هذا التعاون باعتباره المخرج الوحيد لإنقاذ أفريقيا من الانهيار التام والفوضى الشاملة.

• أفهم من كلامك، وجود بوادر عدم استقرار في المنطقة قد تقود المملكة المغربية نفسها صوب حرب مع محيطها الإقليمي في سياق إعادة ترتيب الأوراق في القارة؟

نعم، هناك مخاطر وتحديات تهدد المملكة، ومن بينها خطر الانفصال الذي تدعمه دولة جارة بما لها من قوة عسكرية، وكذلك يوجد الإرهاب الذي لبس لِبَاسًا إسلاميا، إضافة إلى مسألة التلويح بالحرب دون اللجوء إليها من طرف الجيران وتوظيف هذه البروباغاندا لأغراض داخلية جزائرية-جزائرية، لاستتباب حكم النظام العسكري.

وإضافة إلى هذا، توجد تدخلات أجنبية، تحاول إركاع المغرب لتُوجه إملاءاتها الاقتصادية والسياسية، ولهذا فالمملكة، قوية بيقظتها وجيشها الملكي واستخباراتها، وباتت تعمل على كبح جماح هذه التهديدات كيفما كانت، والملك يحاول دائما، تهدئة النفوس، في وقت أن الجيران عادة ما يلوحون ويلجؤون لاستعمال مصطلح «الحرب»، وهنا نستحضر أن جيوش التنظيمات الإرهابية، كانت في الأول تنظيمات إجرامية ثم إرهابية، ثم جيوش تستميلها بعض الدول لتهديد أمن واستقرار المملكة. والإرهاب بدوره، أصبح نوعا من أنواع الحرب، وهذا ما تؤكده جميع الدراسات العسكرية في الغرب، فهذا الخطر لازال قائما ولازال المغرب يفكك عددا من هذه التنظيمات الإرهابية والاجرامية التي تحاول ضرب استقرار البلد، كما يُمكن أن نلخص هذا في أنه لا يوجد أي بلد في العالم في منأى عن الأخطار والتحديات الخارجية ولا يوجد صفر خطر في العلوم الاستراتيجية والعلوم الأمنية. والمغرب بلد مستهدف نظرا للإقلاع الاقتصادي والانفتاح السياسي والاجتماعي في البلد، بل وأصبح مستهدفا، وهدفا لبعض أعدائه سواء القريبين أو البعيدين، ولهذا لا يوجد أي بلد في منأى عن الإرهاب والانفصال والإرهاب والجريمة العابرة للقارات.

• إذا ما استحضرنا سباق التسلح المحموم بين المغرب والجزائر خصوصا في الأربع سنوات الأخيرة، والتي تتزامن أيضا والتوتّر السياسي الذي ذهب حد القطيعة الدبلوماسية، هل هو مؤشر على إمكانية دخول البلدين في حرب مباشرة؟

أعتقد أن النظام العسكري في الجزائر يلوّح بالحرب دون اللجوء إليها بغرض إحداث نخبة وطنية داخل المجتمع الجزائري، وبطبيعة الحال هذه الأسطوانة أسس لها العقيد الكولونيل عبد الحفيظ بوصوف سنة 1959، عندما أنشأ استخبارات الجزائر، أو ما يسمى لجنة التنظيم العسكرية، وعلى أية حال هذا العقيد لازالت نظرياته وتوجيهاته تدرس في الأكاديميات العسكرية الجزائرية،

وتقوم على محاولة خلق أعداء وهميين ومن بينهم نجد المغرب الذي يصنف كعدو كلاسيكي ومباشر للجزائر، لكن من جهة ثانية، النظام العسكري الجزائري، يعلم جيدا أن مغرب السبعينيات ليس هو مغرب 2023، الذي أصبح يتوفر على جيش ملكي مُحترف، في مستوى الجيوش المتقدمة وتتوفر لديه أسلحة متطورة ونوعية برا بحرا وجوا.

المغرب أصبحت له تحالفات عسكرية وأمنية، وأصبح بإمكانه الدفاع عن أمنه القومي بكل جدارة واستحقاق، أما الجزائر مثلا فقد أنفقت في السنة الماضية أكثر من 35 مليار دولار من الأسلحة الروسية والصينية، بعضها متطور ولكن أغلبيتها لا تصمد أمام الأسلحة المتطورة للجيش الملكي المغربي الذي انتبه منذ 1999 إلى عدم الانخراط في السياسة الجنونية للتسلح للقادة الجزائريين على حساب التنمية، وراهن بالمقابل على النوعية في الأسلحة والتحالفات والمعلومات الاستخباراتية العسكرية، ومن يملك المعلومة العسكرية بطبيعة الحال يملك البحر والجو والبر، ولهذا فالمغرب يتوفر على بنك معلومات استخباراتية وعسكرية مهمة، تجعله قادرا على رد الصاع صاعين، ولكنه لا يهدد أحدا وما يقوم به هو لاستتباب أمنه القومي ضد الانفصال والإرهاب، وذلك ضد التدخلات الأجنبية.

• إذا ما استحضرنا التراكم التاريخي وعقدة «حرب الرمال» التي ما زالت حاضرة وتحولت إلى عقيدة لدى الجيش الجزائري، ألا يسعنا القول إن طبول الحرب قد تدق فعليا وهي في حكم المؤجلة فقط؟

الحرب في الوقت الراهن مستبعدة، ما عدا إذا كان النظام على وشك الإنهيار التام أو دخول البلدين في فوضى بينية، آنذاك، فقط قد يلجأ الجنرالات إلى فتح هذه الحرب، أما في الوقت الراهن يلوحون بالحرب كوسيلة دعائية للداخل الجزائري واجندتهم الداخلية وحسابات تدخل في إطار صراعات الأجنحة، واستراتيجية المغرب حاليا من جهة أخرى، هي نزع فتيل الخطاب العدائي وتطمينهم على أن المغرب لن يكون مصدرا للشرور والخطر، وهذا طبعا يزعجهم كثيرا، فعقيدتهم بنيت على أساس نظرية العداء للمغرب بغرض تشتيت اللحمة الداخلية.

• إلى جانب الجزائر، في نظرك هل يشكل جوار المغرب الصعب تهديدا أمنيا على المملكة في سياق التوترات والتحولات الإقليمية المتواترة مثل التوتر النسبي جنوبا مع موريتانيا حول وضعية الكويرة وبعض مواقفها الغامضة من قضية الصحراء، ثم مع الجارة الشمالية إسبانيا وواقع استمرار احتلالها لمدينتين مغربيتين وعدد من الجزر التي لم يتخل المغرب عن المطالبة بها في أي وقت.. هل يمكن لهذه الملفات العالقة أن تؤدي إلى حرب بين المغرب وإسبانيا أو مع موريتانيا؟

بالنسبة لموريتانيا، هي مهدّدة أكثر من «البوليساريو» التي قد تحركها الجزائر لتغيير مواقفها، أما بالنسبة للمغرب فالموريتانيون يعلمون أن المملكة سَنَدهم الكبير سواء سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، فالامتدادات بيننا وبين بلاد شنقيط تجعلهم في منأى عن أي خطر قد يأتيهم من شمالهم، وهم يعلمون أن الخطر الذي يتهدد موريتانيا يأتي من مرتزقة «فاغنر» القريبين من حدودها، وكذا من الحركات الإرهابية، وأيضا من جبهة «البوليساريو» والجزائر.

والحكام الموريتانيون، مصلحتهم الاستراتيجية هي الحياد التام في الصراع القائم بين المغرب والجزائر حول الصحراء، وهذا الحياد هو الذي يعطيهم مناعة، إضافة إلى كون البلد أصبحت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية ولها علاقات عسكرية واستخباراتية مع إسرائيل، وبالتالي يعلمون جيدا أن مصدر الأخطار المحدّقة بهم لا يعد المغرب جزءا منها.

المغرب في حالة ما وقعت موريتانيا في نزاع مع هذا الثلاثي، فإنه لن يقف مكتوف الأيدي وسيسخر قواته باعتباره قوة عسكرية كبيرة باعتراف جميع الدول المتقدمة وعلى رأسها معاهد الاستخبارات العسكرية القريبة من الحلف الأطلسي، فهو الدولة التي تتوفر على جيش متمكن في المنطقة ككل.

• ماذا بخصوص إسبانيا؟

لا يمكننا أن نقع في البروباغندا التي يروج لها اليمين الفرانكاوي. فحاليا دوائر الدراسات الاستراتيجية والاستخباراتية في إسبانيا، أصبحت تحول نظرها من الخطر القادم من المغرب إلى الخطر القادم من الجزائر والبوليساريو وفاغنر. وهذا يعني أنه يوجد تحول استراتيجي في النظرة إلى المخاطر والتحديات التي تواجهها المملكة الإسبانية، ودعاية اليمين المتطرف أصبحت تتآكل بحضور هذا الثلاثي (فاغنر، الجزائر، البوليساريو) والجريمة المنظمة والإرهاب، إذ يعي الإسبان جيدا أنه الخطر الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار وليس المغرب.

وبالنسبة لمليلية وسبتة والجزر الجعفرية، هي ملفات مرتبطة بمصير جبل طارق، كما أن الاسبان يعلمون جيدا أن ساكنة هاتين المدينتين أصبحت 90 في المائة منهم من المسلمين، وبالتالي فقضية استقلالهم أو تحريرهم هي مسألة وقت فقط.

• إذا وصلنا لكل هذه الفرضيات.. إذن لم يتسلح المغرب؟

المغرب يتسلح للدفاع عن أمنه القومي، ويعرف تقدما وتنمية سريعة في جميع الميادين ويتسلح لأنه يعرف أنه مستهدف بخطر الإرهاب، والإنفصال يحدّق به، وكذا، بتوظيف الجماعات الإرهابية لجيوش صغيرة، وكلها عوامل تجعل المغرب يتسلح ليدافع عن نفسه وقت الحاجة.

صفقات التسلح التي أبرمها المغرب بين 2020 إلى غاية منتصف سنة 2023

الصحيفة – محمد سعيد أرباط

وقع المغرب منذ بداية العقد الجديد العشرات من صفقات التسلح، تماشيا مع مخططه التحديثي لترسانته العسكرية الذي بدأه انطلاقا من منتصف العقد الماضي (2015)، وهو مخطط يهدف إلى الرفع من القدرات العسكرية للقوات المسلحة الملكية بمختلف فروع جيوشها، البرية والجوية والبحرية.

واعتمد المغرب في السنوات الأربع الأخيرة، ابتداء من 2020، على تنويع مصادر تسلحه، حيث وقع صفقات متعددة مع العديد من البلدان، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى على رأس قائمة أكبر مزودي المملكة بالأسلحة.

وتشمل قائمة أبرز الدول المزودة للمغرب بالأسلحة بعدد هام من الصفقات، إلى جانب الولايات المتحدة، إسرائيل والصين وتركيا وفرنسا وإسبانيا، وقد ركّز في السنوات الأخيرة على الحصول على الأسلحة التي تتميز بأحدث التقنيات التكنولوجية، ومن الأجيال الجديدة، وقد مكّن تطبيع الرباط للعلاقات مع تل أبيب من حصول المغرب على الأسلحة المتطورة التي تصنعها إسرائيل.

في هذا الجرد، نرصد أهم صفقات التسلح المعلنة التي أبرمها المغرب، والأسلحة التي حصل عليها منذ سنة 2020، حيث تم الاعتماد على العديد من المصادر والمواقع المتخصصة، والتقارير السنوية لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إضافة إلى المصادر الوطنية والبلاغات الرسمية.

صفقات التسلّح البرّية

سنة 2020 . .. . +

- وقع المغرب على صفقة تسلح مع إسرائيل بوساطة فرنسا حصل بموجبها على 3 طائرات «درون» من نوع «Heron» بمبلغ 48 مليون دولار.
- وقع المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية صفقة بقيمة 240 مليون دولار للحصول على 25 دبابة جرارة من نوع M88A2 المعروفة بإسم «هيركوليس»، و25 مدفع رشاش من نوع M2.50، و25 من قاذفات القنابل المتعددة الفوهات، و25 جهاز راديو للتواصل و25 من أجهزة تحديد المواقع و30 جهاز لتحسين الرؤية، وأزيد من 100 ألف قنبلة، إضافة إلى أسلحة أخرى عبارة عن خراطيش وقنابل خارقة للدروع، مع عدد من المعدات الخاصة بقطاع الفيار والدعم، وأجهزة مخصصة للتداريب العسكرية.

سنة 2021 . .. . +

- تسلم المغرب 300 شاحنة عسكرية رباعية الدفع من نوع VLRA التي كان قد اتفق عليها مع شركة «Arquus» الفرنسية المتخصصة في الصناعة الحربية.
- اقتناء المغرب عددا من مدرعات Ejder Yalcin التركية مجهزة بنظام SERDAR الأوكراني - التركي، وهو نظام جديد لإطلاق الصواريخ المضادة للدبابات تم تطويره بشكل مشترك بين الشركة التركية أسيلسان ومشروعات أوكروبونبروم الأوكرانية.

سنة 2022 . .. . +

- حصول المغرب على 441 صاروخ من نوع AGM-114L HELLFIRE جو-أرض من الولايات المتحدة.
- تسلم القوات المسلحة المغربية 200 صاروخ MICA للدفاع الجوي الأرضي من فرنسا.
- حصول المغرب من فرنسا على رادار Ground Master-400 بعيد المدى.
- تسلم القوات المسلحة الملكية المغربية 36 مدفع سيزر CAESAR من عيار 155 ملم الفرنسي.
- حصول المغرب على سرب من مدرعات Sherpa من فرنسا.

سنة 2023 . .. . +

- حصول القوات الملكية المغربية على نظام صاروخي مضاد للدبابات من صنع أوكراني يحمل إسم «Corsar».
- حصول المغرب على 90 شاحنة عسكرية سداسية الدفع من نوع «LPTA 2445» التي تصنعها شركة «TATA Advanced Systems Ltd» الهندية.
- حصول المغرب على نظام «HIMARS» الأمريكي في صفقة تضمنت 18 قاذفة صواريخ M142 عالية الحركة من طراز (HIMARS) مع 40 من أنظمة الصواريخ التكتيكية للجيش (ATACMS)، و36 من أنظمة إطلاق صواريخ متعددة موجهة، و36 رأسا حربيا بديلا لأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة الموجهة (GMLRS)، وتسع مركبات متعددة الأغراض عالية القدرة على التنقل(HMMWV).
- توقيع المغرب صفقة مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على صواريخ جديدة من نوع «AGM15C JSOW» لفائدة سربه من مقاتلات F16.
- منح واشنطن 500 مركبة عسكرية للمغرب، في إطار برنامج Excess Defense Articles Program EDA بعد انتهاء تداريب الأسد الإفريقي بالمغرب.
- توقيع المغرب وشركة «إلبيت سيستمز» الإسرائيلية صفقة تزويد الجيش المغربي بقاذفات صواريخ PULSبقيمة 150 مليون دولار، بما يشمل صواريخ أخرى بعيدة المدى.
- حصول المغرب على النظام الصاروخي الصيني المعروف باسم «HJ-9A» أو اسم ثان هو «Red Arrow 9A»، وهو نظام مضاد للدبابات والمركبات المدرّعة.

صفقات التسلّح الجوّية

سنة 2020 . .. . +

- وقع المغرب صفقة مع الولايات المتحدة للحصول على 25 مقاتلة من طراز F-16 بقيمة 2,8 مليار دولار.
- صفقة أخرى وقعها المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على 24 طائرة هيليكوبتر من طراز «الأباتشي» بقيمة 1,6 مليار دولار.
- وقع المغرب صفقة للحصول على نظام الدفاع الجوي من الولايات المتحدة المعروف باسم «Patriot» إضافة إلى طائرة استطلاع من طراز G550.
- حصل المغرب على 13 طائرة «درون» من نوع «بيرقدار تي بي 2» من تركيا.
- اتفاق بين الرباط وواشنطن لحصول المغرب على إثنين من طائرات «هيركوليس» C-13 Hs في إطار برنامج (EDA) الأمريكي.

سنة 2021 . .. . +

- حصول المغرب على نظام البطاريات الدفاعي الصيني المعروف بـ«FD-2000B»، واستخدامه في افتتاح أول قاعدة للدفاع الجوي بالمملكة المغربية.
- إبرام المغرب صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 212 مليون دولار من أجل صناعة محركات من نوع «F100-PW-229» لفائدة الطائرات المغربية الحربية، مثل مقاتلات F16.
- اتفاق مغربي أمريكي لحصول المغرب على 4 طائرات من نوع Gulfstream G550 الأمريكية المتخصصة في الرصد والمراقبة، بقيمة مالية تصل إلى 200 مليون دولار.
- صفقة جديدة بين المغرب والولايات المتحدة بقيمة 4.25 مليار دولار تتضمن حصول المغرب على 36 مروحية هجومية ثقيلة الوزن من طراز «AH-64 Apache» وغيرها من الأسلحة ومعدات الصيانة المرتبطة بها.
- أبرم المغرب صفقة مع شركة «Aselsan» التركية المصنعة للأسلحة، بقيمة 50,7 مليون دولار، من أجل الحصول على منظومة «Koral-EW» أو «منظومة كورال للحرب الإلكترونية»، وتتضمن الصفقة حصول الجيش المغربي على هذه المنظومة المكونة من وسائل اتصال عسكرية حديثة، ورادارات، وأسلحة إلكترونية وأجهزة التحكم وإعطاء الأوامر، إضافة إلى نظام الملاحة وأسلحة أخرى.

- اتفاق مغربي إماراتي تمنح بموجبه الإمارات للمملكة سربا من مقاتلات «Mirage 2000-9» بشكل مجاني بعد توقيع أبو ظبي اتفاقا لاقتناء 80 مقاتلة من نوع «رافال» الفرنسية.
- توقيع صفقة جديدة من أجل الحصول على 8 مروحيات «Caracal H225» عسكرية من صنع شركة «إيرباص هليكوبتر» الفرنسية.
- تسلم المغرب أنظمة دفاعية مضادة للطائرات الحربية بدون طيار «درون» والتي تنتمي إلى نظام «Skylock Dome» الدفاعي الإسرائيلي.
- توقيع المغرب صفقة مع شركة «إيرباص» الأوروبية من أجل الحصول على سرب من طائرات هيليكوبتر من طراز H135 لتخصيصها لمهام التدريبات العسكرية.

سنة 2022 . .. . +

- تسلم المغرب 4 بطاريات MICA-VL للدفاع الجوي قصير المدى من فرنسا.
- حصول المغرب على عدد غير معروف من أنظمة الدفاع الجوي الطبقية بعيدة المدى Barak-MX الإسرائيلية الصنع بمدى 150 كيلومتر.
- حصول المغرب على عدد غير معروف من أنظمة الدفاع الجوي Barak-LRAD الإسرائيلية الصنع بمدى 70 كيلومتر.
- حصول المغرب على مروحيات EC135 للتدريب.
- توصل المغرب بأول دفعة من الطائرات المسيرة عن بُعد الصينية الصنع Wing Loong 2 الحربية.
- اقتناء المغرب 150 طائرة «درون» صغيرة من شركة إسرائيلية من نوعي «WanderB» و«ThunderB».

سنة 2023 . .. . +

- اقتناء المغرب عدد غير معروف من الطائرات بدون طيار من طراز BlueBird SpyX، الذي ينتمي إلى تكتل IAI للفضاء الجوي الإسرائيلي.
- توصل المغرب بدفعة ثانية مكونة من 3 طائرات الدرون الحربية ذات الصنع الصيني التي تحمل اسم «Wing Loong II».

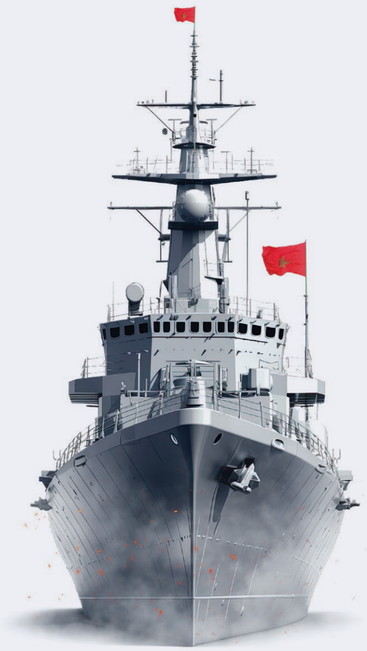

صفقات التسلّح البحرية

سنة 2020 . .. . +

- حصول المغرب على طائريتين للمراقبة البحرية من نوع «King Air 350ER» بعد صفقة مع شركة «ليوناردو» الأمريكية المتخصصة في صناعة الأسلحة وأنظمة الدفاع.

سنة 2021 . .. . +

- إبرام المغرب صفقة مع إسبانيا ستقوم بموجبها شركة «نافانتيا» الإسبانية بصناعة سفينة حربية لصالح البحرية الملكية المغربية، بقيمة مالية تصل إلى حوالي 150 مليون أورو.
- إجراء المغرب مفاوضات مع المُصنعين الإيطاليين لبناء فرقاطتين من نوع FREMM متعددة المهام والقادرة على حمل صواريخ بعيدة المدى.

سنة 2022 . .. . +

- اقتناء المغرب مروحيتين من نوع Bell-412EPI Sentinel المضادة للغواصات، تم اقتنائها من كندا وتجهيزها في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إجراء البحرية الملكية المغربية محادثات مع الشركة التركية لشراء 15 سفينة، بما في ذلك 10 ARES 35 FPBs و5 ARES 80 SAT، لتعزيز معركة خفر السواحل في المملكة ضد الهجرة غير الشرعية.

CONFIDENTIAL

رحلة استجمام إلى فلوريدا تجر الانتقادات على رئيسي جماعة القنيطرة وسيدي يحيى

جدل كبير رافق رحلة رئيس المجلس الجماعي للقنيطرة، أنس البوعناني، وإدريس الزويتني، رئيس جماعة سيدي يحيى الغرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الشهر الماضي.

وسافر البوعناني والزويتني إلى مدينة أورلاندو التابعة لمقاطعة «أورانج» وسط ولاية فلوريدا الأمريكية، لحضور مهرجان احتفائي بذكرى المسيرة الخضراء نظمه رجل الأعمال المغربي محمد الجامعي.

وفي الوقت الذي تم تكريم رئيس جماعة القنيطرة، أنس البوعناني، والاعتناء به رفقة زوجته في هذه الرحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وجد رئيس جماعة سيدي يحيى الغرب نفسه مطالب بدفع تكاليف رحلته من ماله الخاص بما فيه تذكرة الطائرة بالرغم من أنه توصل بدعوة تتضمن دفع جميع مصاريف الرحلة من طائرة ومبيت وأكل وتنقل.

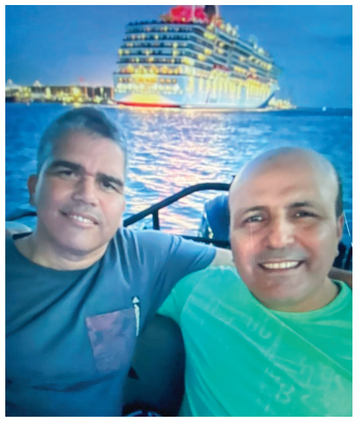

وانتفض رئيس جماعة سيدي يحيى على هذا التعامل بعد أن علم أن **رئيس المجلس الجماعي للقنيطرة، أنس البوعناني قد تم الحجز له رفقة زوجته في فندق Rosen Centre ذو الخمس نجوم رفقة العداء المغربي السابق سعيد عويطة الذي كان مرفوقا بزوجته، ومدرب المنتخب المغربي لكرة القدم داخل القاعة، هشام الدكيك.**

هذا، واحتج رئيس جماعة سيدي يحيى عند وصوله إلى الإقامة التي تم توفيرها له رفقة العديد من المدعوين الذين تم حشرهم في فندق خارج التصنيف في ضواحي المدينة، مما جعل إدريس الزويتني يحتج بشدة على صاحب الدعوة ورئيس فريق «أجاكس ميامي» رجل الأعمال المغربي محمد الجامعي على «الإهمال الغير مقبول».

وانتفض رئيس جماعة سيدي يحيى على هذا التعامل بعد أن علم آن رئيس المجلس الجماعي للقنيطرة، انس البوعناني قد تم الحجز له رفقة زوجته في فندق Rosen Centre ذو الخمس نجوم رفقة العداء المغربي السابق سعيد عويطة الذي كان مرفوقا بزوجته، ومدرب المنتخب المغربي لكرة القدم داخل القاعة، هشام الدكيك.

وأسَر الزويتني لبعض المدعوين في هذه الرحلة على أنه تعرض لـ«النصب» بعدما تلقى دعوة للحضور لهذا المهرجان مشمولة لجميع التكاليف قبل أن يصبح مطالبا بدفع جميع المصاريف من جيبه بما يشمل تذكرة الطائرة والمبيت والأكل والتنقل وهو ما جعله يعبر عن استيائه.

هذا، وعلمت «الصحيفة» أن العديد من المدعوين وجدوا أنفسهم بدون مأوى بعد وصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحضور هذا المهرجان المدعوم من طرف الخطوط الملكية المغربية، والعديد من المحتضنين، هذا مع العلم أن الدعوة التي تلقوه شاملة لجميع المصاريف بما في ذلك رحلة استجمامية على يخت على شواطئ فلوريدا.

إلى ذلك، عَجّت مواقع التواصل الاجتماعي في مدينة القنيطرة وسيدي يحيى بالتعاليق السلبية بعد تداول صورة تجمع البوعناني والزويتني على يخت في رحلة استجمام، حيث همّت الانتقادات رئيس جماعة القنيطرة الذي ترك المدينة تغرق في مشاكل لا تنتهي وإهمال فضيع وبنية تحتية رديئة لثالث أكبر مدينة بها منطقة صناعية في المغرب، وفضل السفر للاستجمام رفقة زوجته، وهي نفس الانتقادات التي طالت رئيس جماعة سيدي يحيى الذي تعيش الجماعة التي يرأسها البدائية في بنيتها التحتية، وأغلب مرافق المدينة متهالكة في الوقت الذي فضل هو الاحتجاج على رداءة فندق في ميامي بفلوريدا.

«التجاري وفا بنك» يضع اللمسات الأخيرة للاستحواذ على فروع بنك BMCI في المغرب

علمت «الصحيفة» من مصادر مطلعة أن مجموعة «التجاري وفا بنك» تضع اللمسات الأخيرة على صفقة الاستحواذ فروع البنك المغربي للتجارة والصناعة BMCI الذي تملك مجموعة BNP Paribas الفرنسية أغلب أسهمه.

المعطيات التي رفض بنك BMCI التعليق عليها، تشير إلى أن مجموعة «التجاري وفا بنك» وضعت ضمن خططها الاستحواذ على فروع BMCI بالمغرب و«ربما بعض فروعه في إفريقيا» حسب المصادر التي لم ترغب في الإفصاح على نفسها.

وكان بنك BMCI بالمغرب قد عانى من تدهور كبير في خدماته خلال السنوات القليلة الماضية مما جعل الكثير من زبائنه يغلقون حساباتهم المصرفية لديه. مصادر لـ«الصحيفة» من داخل البنك أشارت إلى BMCI فقد خلال سنتين ما يزيد عن 13 في المائة من زبائنه، وهو الرقم المرشح للارتفاع في ظل عدم تطوير خدمات البنك، وخدماته عن بعد وانكماش فتح فروع جديدة له في ربوع المغرب، وكلها عوامل جعلت من الشركة الفرنسية الأم تفكر في الخروج من السوق المغربية.

137 شكاية وضعت ضد «كارفور ماركت» و«مرجان ماركت» بسبب إزعاج السكان وسط الأحياء السكنية

توصلت السلطات المحلية في كل من طنجة والدار البيضاء والقنيطرة بـ 137 شكاية خلال الثلاثة أشهر الماضية تخص فروع «كارفور ماركت» و«مرجان ماركت» المتواجدة أسفل الإقامات السكنية بسبب «الإزعاج المفرط» للساكنة وعدم احترام توقيت العمل واحتلال الملك المشرك للإقامات السكنية.

وحسب معطيات حصلت عليها «الصحيفة» فإن الشكايات وضعت لدى السلطات المحلية بعدما تعذر وجود حل بين فروع هذه «الأسواق الممتازة» والساكنة بعد تعدد «الخروقات» من احتلال الملك المشترك للإقامات إلى الضوضاء وإزعاج الساكنة في أوقات متأخرة من الليل، وكذا في أوقات مبكرة من الصباح لتفريغ حمولات المواد الغذائية بواسطة شاحنات كبيرة تبدأ غالبا مع الخامسة والنصف صباحا في إفراغ حمولتها طوال أيام الأسبوع.

وأخذت هذه الشكايات حسب مصادر «الصحيفة» طابعا حادا بعضها يخص تدخل رجال الأمن لفك المنازعات، وأخرى صولت إلى حد المتابعات القضائية في بعض الحالات خرق بنود احترام الملكية المشتركة أو بنود عقود الكراء الملزمة باحترام أوقات معينة للعمل وإفراغ الحمولات، هذا في الوقت الذي هدد العديد من سكان الإقامات السكنية بتنظيم وقفات احتجاجية أمام فروع «كارفور ماركت» و«مرجان ماركت» لدفعها لاحترام الأنشطة التجارية داخل الأحياء السكنية، كما طالبوا السلطات المحلية من مجالس بلدية وجماعات أن تراقب عبر الشرطة الإدارية التزامات هذه الفروع التي تنشط تجاريا، وأصبحت «إزعاجا دائما» للساكنة.

في أول لقاء له مع مسؤول مغربي بعد تجديد الثقة فيه.. وزير الخارجية الإسباني: **أقمت في طنجة 3 سنوات ولدي ارتباط شخصي بها**

كشف وزير الخارجية الإسباني، خوسي مانويل ألباريس، أن له ارتباطا شخصية بمدينة طنجة، التي عاش فيها 3 سنوات، كان خلالها طالبا ضمن بعثة إسبانية في المدرسة الأمريكية بالمدينة، وهو الأمر الذي أكده لعمدة طنجة، منير ليموري، خلال لقاء بين الاثنين في مدينة برشلونة.

والتقى وزير الخارجية الإسباني برئيس مجلس جماعة طنجة، في لقاء ودي يوم 25 نونبر الماضي، وكان بذلك أول مسؤول مغربي يلتقيه ألباريس بعد تجديد الثقة فيه من طرف رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، ليكون عضوا في حكومته الجديدة المُعلن عنها بتاريخ 20 نونبر.

الاستقبال كان على هامش رحلة العمل التي قام بها عمدة طنجة إلى مدينة برشلونة، في لقاء حضره أيضا الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، ناصر كامل، وعمدة برشلونة جاومي كولبوني، حيث شاركوا جميعا بعد ذلك في حفل للسلام بمتحف الذاكرة.

ووفق مصادر سياسية، فإن لقاء ليموري وألباريس كان فرصة للوزير الإسباني للتأكيد على عمق العلاقات بين الرباط ومدريد، وسعي بلاده لتمتين الشراكة التي تجمعها خلال الولاية الجديدة لحكومة سانشيز، مبرزا ارتباطه العاطفي بمدينة طنجة التي قضى فيها فترة مهمة من حياته.

وكانت مدينة طنجة، في شخص عمدتها، مدعوة بشكل شرفي إلى لقاء ممثلي المناطق الكبرى لحوض البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر أساسا برؤساء مجالس الجهات والحكومات الإقليمية في المنطقة المتوسطية.

مدينة طنجة تتلقى عرضا للاستفادة من تجربة أحد أكثر نظم المحاكاة تطورا في أوروبا

ينتظر أن تصبح مدينة طنجة أول مدينة في المغرب تستفيد من أحد أكثر نظم المحاكاة تطورا على المستوى الأوروبي، والذي يُسهل إيجاد حلول للعديد من مشاكل التعمير والسير والجولان المستقبلية، وهو الأمر الذي كان من بين النقاط التي جرى التطرق إليها خلال اللقاء الذي جمع رئيس مجلس جماعة طنجة، منير ليموري، بعمدة برشلونة، جاومي كولبوني، يوم 25 نونبر الماضي.

ووفق مصادر سياسية، فإن ليموري، وخلال اجتماعه بعمدة برشلونة، تلقى دعوة لزيارة مقر الكمبيوتر العملاق الخاص بنظام المحاكاة المعتمد في التخطيط الحضري للمدينة، في إطار رغبة جماعة طنجة الاستفادة من هذه التجربة للوصول إلى نموذج مماثل يتم تنزيله محليا، وهو الأمر الذي دفع الجانبية للاتفاق على تنظيم زيارة خاصة، في المستقبل القريب، إلى مقر الكمبيوتر، وفق المصادر ذاتها.

وتُمَكن منظومة المحاكاة سلطات مدينة برشلونة من رسم سيناريوهات دقيقة ومعقدة للمشاكل المتوقعة مستقبلا على مستوى التوسع العمراني وشبكة الطرق، لتعطي حلولا استباقية تتعلق بالنمو الحضري وانسيابية حركة السير والجولان، وهو الأمر الذي تحتاجه المدن الكبرى في المغرب خصوصا في مرحلة إعداد تصاميم التهيئة التي يمتد العمل بها لـ10 سنوات.

وكان عمدتا طنجة وبرشلونة قد اجتمعا بمقر البلدية، وتوصلا لاتفاق من أجل تعزيز الشراكة بينهما والانتقال بها إلى مرحلة أكثر فعالية، بما يتضمن نقل التجارب بشكل بيني، والعمل المشترك على عدة مشاريع منها تلك التي تتعلق بالشأن الثقافي والاقتصادي، وكذا نظم الرقمنة والمدن الذكية، وقال كولبوني إن الطرفين اتفقا على «تبادل الخبرات والتجارب الفضلى بين المدينتين».

بعد تعطيل حركة الطيران لأزيد من تسع ساعات في مطار محمد الخامس بسبب عاصفة غبار ورياح قوية

الصحيفة – المهدي هنان

يوم الأحد 22 أكتوبر الماضي، شهِد مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء، أكبرُ مطار في المملكة، واقعةً مثيرة، بحيث تعطّلت حركة الطيران به منذ صباح ذاك اليوم إلى غاية الساعة الثالثة زوالا منه، بسبب الرياح القويّة التي حملتها عاصفة غُبار ضربت عددا من مناطق المغرب، وهي الواقعة التي تعَدّ نقطة سوداء في سجّل قطاع يستعد البلَدُ المتواجدُ فيه لاحتضان كأس إفريقيا سنة 2025، وكأس العالم لسنة 2030، ولديه اتفاقية السماء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبيّ، ويراهن على شركات الطيران لتحقيق إقلاعه السياحي والاقتصادي. فما الذّي حدَث؟

بسبب هذه العاصفة، تم تسجيل تغيير اتجاه 9 طائرات من مطار الدار البيضاء نحو مطاري مراكش المنارة وفاس سايس، في حين لم تتمكن طائرات 15 رحلة جويّة من الإقلاع، وذلك حسب ما أعلنَ عنهُ المكتب الوطني للمطارات في بلاغ، تفاعلًا مع هذه التطوّرات. لكن ما لم يُفصح عنه المسؤولون عن المطارات بالمغرب، هو الواقعة التي حصلت، بالضبط، مع طائرة إماراتية من نوع «إيرباص»، أكبرُ طائرة لنقل المسافرين في العالم، ودفعت الشركة الخليجيّة المسؤولة عن الرحلة إلى طلب ضمانات مستقبلية حتى لا يتكرّر الحادث.

هل مطارات المملكة بمعداتها التقنية العتيقة وتدبيرها الكارثيّ قادرة على مواكبة تحديات بطولات دولية مثل «الكان» و«المونديال»

طائرات تفشلُ في الهُبوط

بسبب العاصفة المشارِ لها، اضطرّت العديدُ من الطائرات لتغيير مكان هبوطها من مطار محمد الخامس، إلى مطارات أخرى. ومن بين هذه الطائرات، تم تحويل مسار طائرة من طراز A380 تابعة للخطوط الإماراتية Emirates إلى مطار «باراخاس» في العاصمة الإسبانية مدريد، بعد استحالة هبوطها في مطار الدار البيضاء لعدم توفره على المعدات التقنية لنزول الطائرات في مثل هذه الحالات الجوية الطبيعية، وعدم وجود مطار بديل في المغرب لاستقبال مثل هذا النوع من الطائرات الضخمة ذات الطابقين.

وحسب المعطيات التي جمعتها «الصحيفة»، فإن مثل هذه الوقائع، أي توجيه طائرة من دولة لدولة مجاورة، مهما كانت الظروف الجوّية استثنائية يحُكم تنقل هذه الأخيرة من منطقة لمنطقة وعدمُ وقوعها في كافة تراب دولة معيّنة في لحظة واحدة، تبقى عملية نادرة جدًا، الشيء الذي يعكس التخبّط الذي عاشه حينها مسؤولو مطارات المغرب التي مسّتها العاصفة بشكل مباشر.

ووفق ذات المعطيات، لم تكن الشركة الإماراتية سعيدةً بما حصل، إذ عقدت اجتماعا مع السلطات المغربيّة لإيجاد حلول مستقبليّة لمثل هذه الحوادث، على اعتبار أنها مكلفة للشركة الإماراتيّة ولزبنائها، بل أكثر من هذا، اقترح مسؤولو الخطوط الإماراتية على السلطات المغربية، تجهيزَ مطار مراكش المنارة الدولي، بمعدات تقنية قادرة على استقبال طائرات من هذا النوع الكبير، في ظروف آمنة خلال الأحوال الجوّية الاستثنائية.

المطار يأخذ النظام الخاص بالهبوط زمام المبادرة، كي تصل الطائرة بشكل سليم إلى المُدرّج. تقنيًا، يوفّر نظام ALS إطارين، الأوّل عموديّ والثاني أفقيّ، وعند تقاطع هذين الإطارين ينبثقُ عنهما خط مستقيم هو الذي يُحدّد زاوية هبوط الطائرة. وهذا النظام (ALS) فيه ثلاث فئات: 1 و2 ثم 3. وحسب المعطيات التي استقتها «الصحيفة»، فإن مطارات المغرب، في العموم، لا تتوفر إلاّ على الفئتيْن الأولى والثانية، بينما الفئة الثالثة، وهي الأكثر تطوّرا، بعيدة عن إمكانيات هذا القطاع بالمملكة.

ويبقى الفرق بين الأنظمة الثلاثة في دقّتها، بحيث تتقلّص مسافة ووقت اتخاذ قرار الهبوط بالطائرة من عدمه في الفئة الثالثة من هذا النظام وتكبُر في الفئة الدنيا، إذ إن العوامل التي قد تجعل ربان الطائرة يفضل عدم الهبوط متعدّدة، وعلى رأسها الضباب أو الريح القويّة ثم الظروف الجوية الاستثنائية.

ففي الفئة الأولى، على الربّان، بتنسيق مع سلطات المطار، أن يكون قد حسم قرار الهبوط من عدمه قبل نزوله تحت حاجز الـ500 قدم، بينما قد تتقلّص المسافة في الفئة الثانية إلى 200 قدم، ثم إلى حوالي 100 قدم في الفئة الأخيرة، الأكثر تطوّرا. بل حتى في الفئة الثالثة، هناك 3 فئات صُغرى. الأولى هي التي أشرنا إليها بينما الفئة الثانية تزيد في تقليص مسافة اتخاذ قرار الهبوط إلى 50 قدما، في حين أنّ الثالثة، والأكثر تطوّرا على الإطلاق، فتعطي الربّان إمكانية اتخاذ القرار حتى ملامسته أرضية مُدرّج الهبوط.

> هذا التدبير السيء لمطارات المملكة والذي انعكس على سمعتها وعلى خدمات مستعمليها من مغاربة وسياح أجانب، **أدّى في الأخير إلى موجة من الإعفاءات خلال العام الجاري، وتعيين أسماء جديدة، همّت مدراء مطارات وجدة أنكاد، الناظور العروي، وتيط مليل. وسبقتها موجةٌ أولى من التغييرات الممائلة همّت مطارات فاس، وطنجة وأكادير**

لكن السّبب الحقيقي وراء تكرّر فشل هبوط الطائرات، وخاصّة خلال فصلي الخريف والشتاء، لا تتحمّل فيه سوء الأحوال الجوّية سوى جزء لا يكاد يكون مؤثّرا من المسؤولية، أما السبب الحقيقي فيعود لتوفّر الأغلبية الساحقة من مطارات المملكة على أنظمة اقتراب وهبوط من الفئة الأولى والثانية؛ أي أن التطوّر التكنولوجي وفّر ما هو أفضل منها، فلماذا لا تتوفر المطارات المغربية على هذه المعدّات التي أصبحت ضرورية في المطارات الدولية في مختلف دول العالم؟

لنفهم هذا الموضوع بأكبر قدر من التبسيط، أكد لنا أكثر من خبير في مجال أمن وسلامة الملاحة الجوّية، أن ما يُسهّل ويضمن عملية هبوط الطائرات بشكل آمن وفعّال حتى لو كانت الرؤية منعدمة هي معدّات مساعدةٌ تختلف وتتنوع حسب كلفة كل واحدة.

هذا النوع من المعدّات الحديثة المُساعدة على الملاحة الجوّية (NAVIGATION AID) تسمّى ALS وهي اختصار لعبارة نظام أضواء الاقتراب (Approach Light System). وهناك عدّة أنواع من هذه الأنظمة، فإلى جانب الخاص بهبوط الطائرة (Landing)، هناك أيضا الخاص بالاقتراب (Approach)، إذ يعملُ هذا الأخير بمجرّد اقتراب الطائرة من مطار معيّن، وهو الذي يرشدها بشكل آمن إلى الوجهة الصحيحة، وفور دخولها

وتشير المعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة» إلى أن عدم توفّر مطارات المغرب على هذه الأنظمة الحديثة المساعدة على هبوط الطائرات، يرجع بالأساس إلى الأسباب الماديّة، حيث إن المطارات تُخصّص لها ميزانيات معينة، و«لا يمكن للمسؤولين على تدبيرها اقتناء أحدث الأنظمة بتكلفة عالية لا يمكن للميزانية تحمّلها»، يؤكد مصدر تحدث للجريدة رافضا ذكر اسمه.

وقد تتراوحُ كلفةُ هذه الأنظمة المساعدة، حسب بعض المواقع الإلكترونية المتخصّصة في مجال الطيران، بين 10 ملايين دولار و40 مليون دولار للنظام الواحد. بينما قد تصلُ كُلفة صيانتها سنويًا إلى 10 في المائة من كلفة شرائها.

مصدر من داخل مكتب المطارات أكد أن «ما يقوم به مسؤولو المطارات هو دراسة الكُلفة مقابل الربح، بحيث يتم مُسبقا تحديد أيام السّنة التي قد يكون فيها الضباب كثيفا أو الجوُّ غير مساعد على الهبوط الآمن، ثم يتم تقدير عدد الرحلات التي قد يستقبلها المطار خلال تلك الفترة، ثم تقدير الخسائر المحتملة إذا تم توجيه هذه الرحلات –أو عددٍ منها– إلى مطارت أُخرى، وتتم مقارنة هذه الخسائر المحتملة مع كُلفة اقتناء هذه الأنظمة المتطوّرة، بالإضافة إلى تكلفة صيانتها وتكوين التقنيين والعاملين على التعامل معها، ليتّضح في الأخير هل عملية الاقتناء ممكنة أم لا».

واقع غير مشرّف

لا تخلو تجارب أي مغربي مع مطارات المملكة، خاصة عند تعدّد هذه التجارب وتواترها، من قصص وحكايات حول بعض الصعوبات التي يمكن مواجهتها، من سوء الخدمات والمرافق إلى «البدائية في التدبير» والإهمال في الصيانة، والافتقاد للمسؤولية في الكثير من جوانب تدبير مطارات المملكة، لعل أبسطها الوقت الكبير الذي يجبُ قطعه قبل ركوب الطائرة وبعد مغادرة أرضيّة المطار، مع غياب شبه كلي للتواصل الجادّ والمسؤول والفعّال.

هذا التدبير السيء لمطارات المملكة والذي انعكس على سمعتها وعلى خدمات مستعمليها من مغاربة وسياح أجانب، أدّى في الأخير إلى موجة من الإعفاءات خلال العام الجاري، وتعيين أسماء جديدة، همّت مدراء مطارات وجدة أنكاد، الناظور العروي، وتيط مليل. وسبقتها موجةٌ أولى من التغييرات المماثلة همّت مطارات فاس، وطنجة وأكادير.

> بسبب العاصفة المشار لها، اضطرّت العديدُ من الطّائرات لتغيير مكان هبوطها من مطار محمد الخامس، إلى مطارات أخرى، بعد استحالة هبوطها في مطار الدار البيضاء لعدم توفره على المعدات التقنية لنزول الطائرات في مثل هذه الحالات الجوية الطبيعية، وعدم وجود مطار بديل في المغرب

أما الجدل الذّي يخلقُه واقع حال هذه المؤسسات الحيوية في بلادنا لا يقتصر على المواطنين والزوار ووسائل الإعلام فحسب، بل يتعدى ذلك لأحد أهمّ المؤسسات الدستورية، وهي البرلمان بغرفتيه.

فقد اتّفق مستشارون من فرق مختلفة، العام الماضي، على ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة بمطارات المملكة، نظرا لأهميتها القصوى في جذب السياحة الداخلية والخارجية، مسجّلين أن جودة هذه الخدمات «ما تزال تفتقد إلى المهنية المطلوبة في بعض المطارات، وعلى رأسها مطار محمد الخامس الدولي». ومن أهم النقاط السلبية التي يرى مُمثلو الأمّة أنها معيقة لتحسن صورة المطارات بالمغرب، نجدُ: «غياب تأهيل وصيانة المطارات، والافتقاد للرقمنة ببعض الخدمات المقترحة للمسافرين، وعدم ضبط توقيت الرحلات، وعدم التجاوب مع مركز الاتصال، ثم عدم التجاوب مع شكايات المواطنين، إضافة إلى غياب كاميرات المراقبة بمواقف السيارات».

أما نوّاب الغرفة الأولى، فلم يختلفوا مع زملائهم في الغرفة الثانية في تشخيص واقع الحال، بعيداً عن لغة الخشب و«الماركوتينغ» التي غالبا ما ترافقُ الحديث عن القطاع، إكراهاته وإنجازاته. فالكثير من الفرق عبّرت عبر السنوات، عن قلقها من طريقة تسيير مطارات المملكة، ودعت الحكومات المتعاقبة لتحسين أدائها، بيد أن الاستراتيجيات والمخطّطات التي تتجدّد على مرّ السنوات، فشلت كلّها في الإقلاع المنشُود.

ما الذي سيتغيّر في أفق 2030؟

حسب مصدر مطّلع على مجال الطيران المدني بالمغرب، تحدّث باقتضاب لـ«الصحيفة»، فإن استراتيجية 2025 الخاصة بمكتب المطارات، ستعرف تغييرات في الأهداف وفي الميزانيات، بعد المستجدات الأخيرة التي جعلت المغرب وجهة لاستقبال كان 2025 ومونديال 2030.

وخلال السنوات القليلة القادمة، واستعدادا لحدثيْ 2025 بتنظيم كأس أمم إفريقيا و2030 بتنظيم كأس العالم، بدأ العمل على تحسين البنيات التحتية بمطارات المملكة. ومن بين الأولويات التي يجب العمل عليها بعدما بيّنت عاصفة رملية مصحوبة برياح قوية عيوب مطارات المغرب هي العمل على اقتناء معدات تقنية تساعد على استمرار الملاحة الجوية والهبوط والإقلاع للطائرات بمطارات المغرب في جميع الظروف الجوية.

في هذا السياق، أكدت مصادر «الصحيفة» أن دراسة الكُلفة مقابل الربح، إذا كانت ليست في صالح اقتناء أحدث الأنظمة المساعدة على الملاحة خلال الأيام والمواسم العاديّة، فهي تختلف تماما خلال فترات هامّة مثل هذه التظاهرات التي يُقبل المغرب على تنظيمها. فالهدف خلال تظاهرات كهذه ليس استقبال السياح بوتيرة عادية فحسب، بل تدفّق السياح والزوّار سيتضاعف حينها، وفي وقتٍ وجيز. ومن أجل ذلك يجب الاستعداد والوقوف على التحدياتِ التي يُجب تجاوزها.

فتنظيم تظاهرات دولية مثل كأس إفريقيا أو كأس العالم يجعل من تعذر هُبوط طائرات خلال يوم واحد فقط، بفعل الضباب أو غيره، سببا لمشاكل أكبر مما هو عليه الحال في الظروف العاديّة، لهذا، فتعزيز البنيات التحتية بالمطارات يفترض أن يعرف تطوّرا، من خلال بنيتها وتطورها التقني ومرافقها التي ستستضيف آلاف الزوار عبر مطارات المملكة التي تعتبر بوابات المغرب عند الاسقبال والمغادرة.

وحسب ما هو مرتقب، ومن خلال المعطيات التي جمعتها «الصحيفة» من أكثر من مصدر مقرّب من مجال الطيران المدني، فإن هذا التطوير المُحتمل سيرتكز على جميع جوانب المطارات، من المعدّات المساعدة على الملاحة إلى المدرّجات إلى مرافق المطار وموقف السيارات، وصولاً إلى رفع سِعة المطار وقدرتهُ على استقبال عدد أكبر من المسافرين ومن الطائرات، في الساعة الواحدة، وهي أهّم نقطة يجب الاشتغال عليها. بحيث يتمّ القيام بعمليّات حسابية لتقدير عدد الطائرات المُمكن استقبالها في مطار معيّن، خلال ساعة معيّنة، وكُلما كانت معدّات المطار متطوّرة، كلما مكّنه ذلك من استقبال عددٍ أكبر من الطائرات.

> اتّفق مستشارون من فرق مختلفة، العام الماضي، على ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة بمطارات المملكة، نظرا لأهميتها القصوى في جذب السياحة الداخلية والخارجية، مسجّلين أن جودة هذه الخدمات «ما تزال تفتقد إلى المهنية المطلوبة في بعض المطارات، وعلى رأسها مطار محمد الخامس الدولي»

أمّا بخصوص مطار محمد الخامس، على وجه التحديد، فمن المُرجّح أن يتحوّل، في خضّم هذه التحوّلات الكبرى التي سيعرفها القطاع، إلى محور خطوط جوية (Airline Hub)، بحيث يُصبح بمثابة منطقة تحويل أو توقّف لنقل الركاب إلى وجهتهم النهائية. فيصبحُ بذلك حلقةَ وصلٍ بين المدن التي يسافر إليها الركاب. ويسمح هذا النوع من المطارات لشركات الطيران بخدمة أوسع حتى في المدن التي لا تتوفر على خطوط مباشرة مع مدن ودول مهمّة.

وفي تقرير مرفق بمشروع قانون المالية، نشرته وزارة الاقتصاد والمالية، يُبرز أنّه بالنسبة للفترة 2024–2026، من المتوقع أن تعرف حركة المسافرين بمطارات المغرب معدل نمو سنوي مقدر في 6.4 في المائة لتنتقل من 27 مليون مسافر سنة 2024 إلى 31 مليون مسافرٍ سنة 2026. وكل هذه الأرقام والاستراتيجيّات، تبقى مجرّد توقّعات فيها الكثير من التفكير الراغب أو التمني المبالغ فيه (Wishful Thinking) ما لم يرافقها عمل مُضنٍ، هامش الخطأ فيه يجب أن يكون مجهريًا.

نور الدين بنسودة..

الخازن العام للمملكة منذ 13 عاما
الذي لا يرتاح إلاّ وأموال المغاربة في جيبه!

الصحيفة من الربـــاط

في يوليوز الماضي اجتمع ممثلو الجمعية المغربية لحماية المال العام بالوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش، والسبب هو أنهم يرون أن الحسم في مجموعة من ملفات الفساد الثقيلة قد تأخر أكثر من اللازم.

خلال هذا اللقاء، وحسب ما أكده حينها رئيس الجمعية محمد الغلوسي، شدد ممثل النيابة العامة على أن «سيادة القانون تسري على الجميع دون تمييز»، الأمر الذي يمثل وعدا بمحاسبة جميع الأشخاص الذين يثبت تورطهم في ملفات طال أمدها بين الشرطة القضائية والنيابة العامة.

وبالعودة إلى قائمة الملفات التي عرضتها الجمعية على الوكيل العام للملك، يبرز اسم نور الدين بنسودة، الخازن العام للمملكة، الذي عمر في هذا المنصب لمدة 13 سنة، ارتبط اسمه خلالها بالعديد من الشبهات الثقيلة، والقضية التي تطرقت إليها جمعية حماية المال العام هي ملف أرض تاركة، الذي يعود إلى سنة 2018، حين تفجرت فضيحة اقتنائه لوعاء عقاري تتجاوز مساحته الإجمالية 20 ألف متر مربع بسعر لا يتجاوز 300 درهما للمتر، انتقلت ملكيتها لأبنـائه القاصـرين قبل إعادة بيعها بأموال طائلة.

+ ... +

بالعودة إلى قائمة الملفات التي عرضتها الجمعية المغربية لحماية المال على الوكيل العام للملك، **يبرز اسم نور الدين بنسودة، الخازن العام للمملكة، الذي عمر في هذا المنصب لمدة 13 سنة، ارتبط اسمه خلالها بالعديد من الشبهات الثقيلة**

وبنسودة هو نفسه الذي ظهر في دجنبر من العام الماضي، خلال أشغال الندوة الدولية الخامسة عشرة حول المالية العمومية، التي نُظمت بالرباط تحت شعار البحث عن نموذج للحكامة المالية العمومية في عالم متعدد الأزمات، متحدثا عن «ضرورة تحسين قدرة الموارد المالية والبشرية، إلى جانب ترشيد الاستفادة منها باعتبارها أحد أهم الإصلاحات التي يتعين تنفيذها»، وهو ذاته الذي ظهر يوم 24 أكتوبر الماضي، خلال يوم تواصلي حول إصلاح منظومة الصفقات العمومية، نُظم بالرباط، ليبحث عن حل لهذه المنظومة باعتباره يشكل رافعة لتحول عميق وحتمي في تدبير المالية العمومية.

وحكاية بنسودة مع المال العام، طويلة ومتشابكها، خلفها مسار غير قصير في مناصب المسؤولية، لشخص يصنف عائليا واجتماعيا في خانة المقربين من دوائر صناعة القرار، فالرجل المزداد سنة 1963 في العاصمة الرباط لعائلة عريقة، كُتب له أن يرافق الملك محمد السادس نفسه في الدراسة بالمدرسة المولوية، ثم، وهو في سن الثالثة والعشرين فقط، وبعد 3 سنوات من حصوله على الإجازة في القانون، عُين في ديوان وزير المالية مكلفا بالدراسات، وفي سن الثامنة والعشرين أصبح مديرا لديوان الوزير.

وبدأ بنسودة باكرا مساره السريع والحافل الذي زاوج فيه بين عوالم المالية العامة والدراسات الأكاديمية في مجال القانون، فالرجل الذي خرج من ديوان الوزارة إلى المديرية العامة للضرائب ليصبح نائبا لمديرها سنة 1993 ثم مديرا عاما لها سنة 1999، سيحصل أيضا على درجتي دكتوراه في القانون العام من جامعتي السوربون في باريس ومحمد الخامس في الرباط، ما يعني أنه أضحى أحد أكثر المغاربة دراية بحساسية الثروة التي تمر يوميا من بين يديه، وربما يكون هذا أحد الأسباب التي عجلت بتعيينه سنة 2010 خازنا عاما للمملكة.

وقبل أرض تاركة، ارتبط اسم بنسودة سريعا بقضايا المال العام، وكان ذلك لأول مرة في يوليوز من سنة 2012 بعد عام واحد على إقرار دستور جديد نص على أن ربط المسؤولية بالمحاسبة من بين الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي، بل إن هذا الملف تفجر في بداية عهد حكومة عبد الإله بن كيران التي رفعت شعار «محاربة الفساد»، وإثر حراك شعبي غير مسبوق كان «إسقاط الفساد» وضرورة «حماية المال العام»، من بين شعاراته الأساسية.

كان الأمر يتعلق بفضيحة «تبادل التعويضات» أو كما عرفت إعلاميا وشعبيا «عطيني نعطيك» بين الخازن العام للمملكة ووزير المالية السابق صلاح الدين مزوار، وهي وإن كانت طفت على السطح سنة 2012 إلا أنها تعود إلى سنة 2010، أي في العام نفسه الذي عُين فيه بنسودة في منصبه، حيث كان الاثنان يتبادلان التوقيع على استفادتهما من تعويضات شهرية أو فضلية من المال العام، والأمر يتعلق بـ3 وثائق الأولى يحصل بموجبها مزوار على منحة بقيمة 80 ألف درهم بتوقيع من الخازن العام، واثنتان يحصل بموجبهما بنسودة على منح مُوقعة من وزير المالية قيمتها 200 ألف درهم.

كانت الفضيحة ثقيلة على الحكومة الوليدة حينها، وامتحانا حقيقيا لشعاراتها، وكان يمكن أن يمضي الأمر عبر المسالك القضائية لترتيب المسؤوليات، خصوصا وأن رئيس النيابة العامة حينها كان هو وزير العدل والحريات، والذي ليس سوى القيادي في حزب العدالة والتنمية، المصطفى الرميد، لذلك كان مُفاجئا للرأي العام الوطني أن يكون الأشخاص الذين أحيلوا على المحاكمة هم موظفون بوزارة المالية، اتهموا بتسريب الوثائق ووقف محامي الحكومة مرافعا ضدهم في المحكمة، أما مزوار، الذي كان يقود حزب التجمع الوطني للأحرار حينها، فقد غدا بعدها بشهور وزيرا للخارجية وشريكا في الحكومة، في حين استمر بنسودة في منصبه وكأن شيئا لم يكن.

وقبل أن يتسنى نسيان اسم بنسودة من الذاكرة الجماعية للمغاربة، التي ظلت خلال السنوات الموالية تربطه بتلك الفضيحة، سيعود إلى الواجهة سنة 2018، في قضية أخرى

+ ... +

حكاية بنسودة مع المال العام، طويلة ومتشابكها، خلفها مسار غير قصير في مناصب المسؤولية، لشخص يصنف عائليا واجتماعيا في خانة المقربين دوائر صناعة القرار، فالرجل المزداد سنة 1963 في العاصمة الرباط لعائلة عريقة، كُتب له أن يرافق الملك محمد السادس نفسه في الدراسة بالمدرسة المولوية، ثم، وهو في سن الثالثة والعشرين فقط، وبعد 3 سنوات من حصوله على الإجازة في القانون، عُين في ديوان وزير المالية مكلفا بالدراسات، وفي سن الثامنة والعشرين أصبح مديرا لديوان الوزير.

تتعلق أيضا بالاستفادة من المال العام، بطريق «مشبوهة»، حيث اتضح أنه استفاد رفقة أسرته من أرض في ملك الدولة تقع في قلب منطقة «تاركة» بمراكش والبالغة مساحتها 20.280 مترا مربعا، مقابل مبلغ لا يتجاوز 6 ملايين و84 ألف درهم، أي ما يعادل 300 درهم للمتر المربع في حين أن الثمن الحقيقي للقطعة الموجودة في منطقة سياحية يُقدر بـ20 ألف درهم للمتر المربع، ما يعني أن سعرها الإجمالي الفعلي يتجاوز الـ400 مليون درهم.

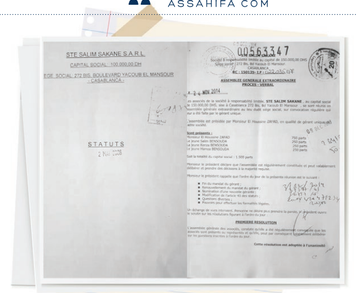

نسخة تبرز المساهمين في شركة «سليم سكن»، ومن بينهم أبناء الخازن العام للمملكة الذين استفادوا من سعر تفضيلي لأرض في ملك الدولة بمراكش مساحتها 20.280 مترا مربعا.

خيوط هذا الملف بدأت تبرز شيئا فشيئا، وتكشف عن «الزواج الكاثوليكي» الذي يربط بين مناصب المسؤولية والاستفادة من المال العام في مراكش، فبنسودة حصل من المدير الجهوي للأملاك المخزنية بالمدينة، المفروض فيه صيانة ممتلكات الدولة، على «سعر تفضيلي» لبيعه تلك الأرض، والحقيقة أن الأمر كان يتعلق بسعر «تفيضلي جدا» أكثر بكثير من ذاك الذي قد يحلم به أي «مستثمر» آخر، وكانت الواجهة التي تمت بها العملية هي شركة عقارية عائلة أُنشئت سنة 2006 تُسمى «سليم سكن»، وذلك عبر مديرها وشريك آل بنسودة فيها الحسين زفاض.

و«سليم» الذي سميت الشركة باسمه ليس سوى ابن الخازن العام للمملكة، ولم يكن حينها عمره يتجاوز 6 سنوات، وهو إلى جانب أخته كنزة، ذات الـ9 سنوات، كانا على الورق شريكين لزفاض، وسينضاف إليهما شركي رابع فيما بعد وهو حمزة، الطفل الثالث لبنسودة ذو الـ7 سنوات، وطبعا، ولأن الأمر يتعلق بقاصرين، فقد أوكلت الإدارة لأمهم ليلى بنجلون، لكن الذي وقع الوثائق باسم الأبناء لم يكن إلا الخازن العام نور الدين بنسودة نفسه، باعتباره الوصي عليهم.

كان الملف غريبا جدا، خصوصا وأنه خرج سريعا من دائرة الاستثمار، الذي كان مبرر بيعها بذاك الثمن البخس، إلى دائرة العمل التجاري، فبنسودة باع تلك الأرض محققا أرباحا طائلة، وفق ما أعلنت عنه الجمعية المغربية لحماية المال العام، التي تحولت إلى طرف في هذا الملف بناء على شكاية في الموضوع قدمتها عبر فرعها الجهوي للنيابة العامة، قبل أن يحيلها الوكيل العام للملك إلى الفرقة الجهوية للشرطة القضائية، التي استمعت، في يناير من سنة 2019، لرئيس الفرع الجهوي صاحب الدين البودالي، لكن الملف لا زال إلى الآن يراوح مكانه.

ويتحدث الغلوسي، رئيس الجمعية، عن هذا الأمر في إحدى تدويناته قبل سنة قائلا إن الأمر يتعلق بـ«تأخر البحث القضائي في ملفات فساد لمدة طويلة يشكل تعطيلا للقانون والعدالة»، وأضاف أنه «تأخر أصبح مزمنا ويطرح أكثر من علامات استفهام حول النجاعة القضائية ودور السلطة القضائية في مكافحة الفساد، وربط المسؤولية بالمحاسبة».

ووفق الغلوسي فإن ملف الخازن العام للمملكة هو واحد من تلك الملفات، وأورد «استفادت شركة في اسم ابنائه القاصرين من عقار عمومي بمنطقة تاركة، الحي الراقي بمراكش، بداعي الاستثمار، وفوته بعد ذلك وجنى أرباحا خيالية من وراء ذلك دون احترام لكناش التحملات، وهو الملف الذي فتح فيه البحث التمهيدي منذ سنوات واستمعت الفرقة الجهوية للشرطة القضائية بمراكش ل صاحب الدين البودالي رئيس الفرع الجهوي مراكش الجنوب للجمعية المغربية لحماية المال العام دون أن تظهر نتائجه».

وفي مارس من سنة 2020، حصل بنسودة على وسامة جوقة الشرف بدرجة ضابط من الجمهورية الفرنسية قلدته إياه هيلين لوغال، السفيرة السابقة لباريس في الرباط، والتي قالت بالمناسبة إن الخازن العام ومنذ تعيينه في منصبه سنة 2010، قام بـ«إصلاحات مهمة مكنت المؤسسة التي يشرف عليها من التوفر على بنيات عصرية أساسية لأداء مهامها على الوجه الأكمل»، ووصفته بأنه «أحد الأوفياء من صناع العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب وفرنسا».

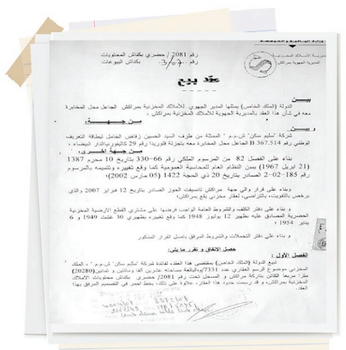

صورة من عقد بيع أرض تابعة للدولة بسعر تفضيلي لشركة يوجد ضمن أهم المساهمين فيها أبناء الخازن العام للمملكة

وفي المقابل، فإن المغاربة اليوم يتساءلون ما إذا كان بنسودة قادرا في المقابل على ضمان هذا «الوفاء» لأموالهم وممتلكات دولتهم أيضا، وهو الذي لا يُذكر اسمه إلا مقترنا بالاستفادة الشخصية من ثروات يفترض أنه استُؤمن عليها، أم أن الوقت قد حان منذ زمن بعيد ليغادر الرجل الذي بلغ عامه الستين هذا المنصب مُكتفيا بما «جناه» طيلة الـ13 سنة التي قضاها فيه، لكن آخرين يرون أنه قبل ذلك لا بد أن يمر من أمام المحكمة لينال كل ذي حق حقه.

+ ... +

حصل سنة 2020 على وسامة جوقة الشرف بدرجة ضابط من الجمهورية الفرنسية، ووصفته سفيرة باريس في الرباط بـ «أحد الأوفياء من صناع العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب وفرنسا»

ASSAHIFA
ENGLISH

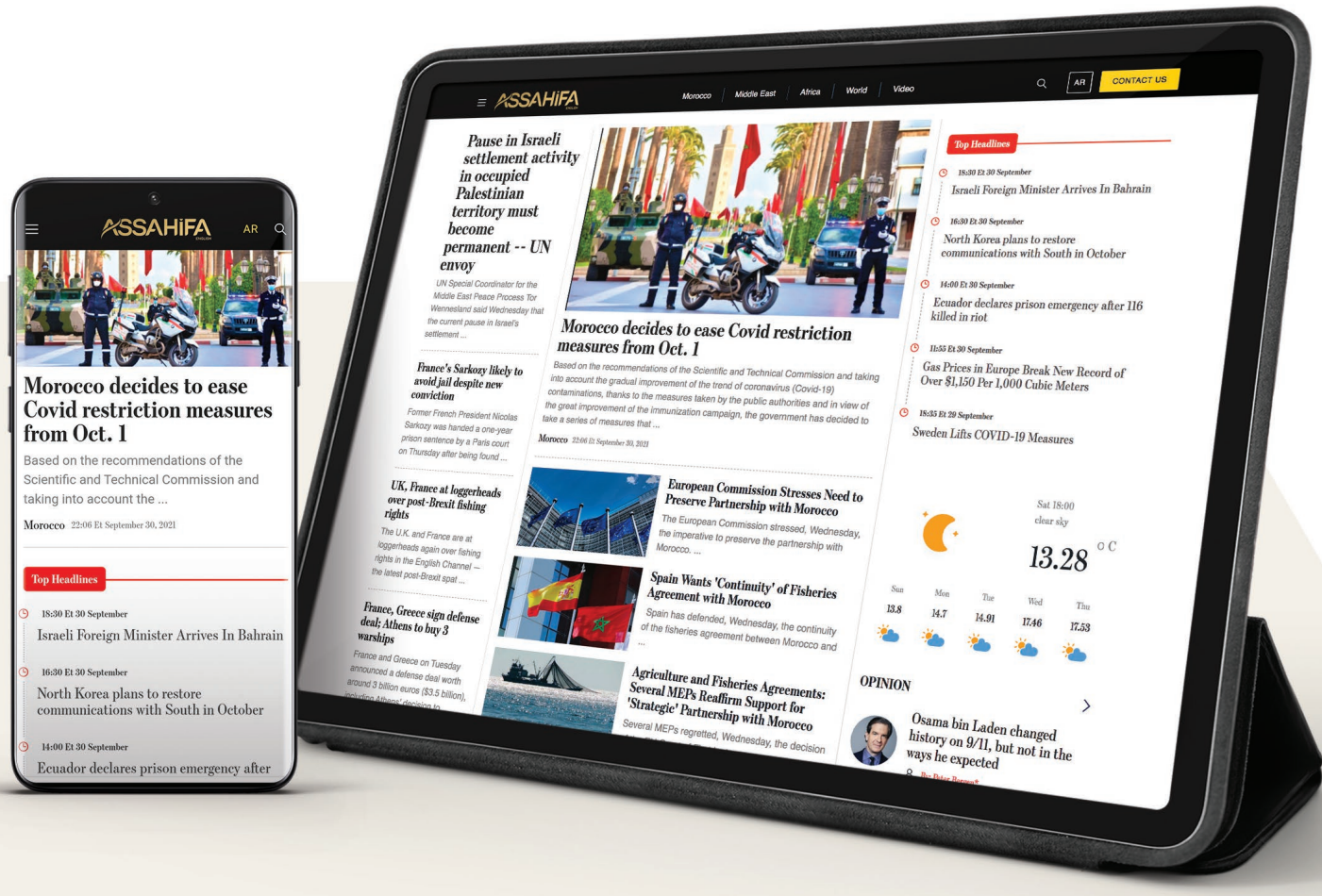

#assahifa_english

ASSAHIFA ENGLISH

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.